



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار العاشر – سبتمبر 2019

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

تقديم

في إطار جهود صندوق النقد العربي لدعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، يُصدر الصندوق عدداً من التقارير الدورية والدراسات التي تهتم بالشأن الاقتصادي العربي. في هذا السياق، ارتأى الصندوق أهمية إصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" بهدف إمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: النمو الاقتصادي، واتجاهات تطور الأسعار المحلية، والأوضاع النقدية، والمالية العامة، والقطاع الخارجي. يتم صياغة التوقعات المُضمنة في هذا التقرير استناداً إلى أحدث التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية، وبما يعكس المستجدات في الاقتصادات العربية ومسارات الإصلاح الاقتصادي المختلفة. يتكامل التقرير مع إصدارات الصندوق الأخرى، خاصة التقرير الاقتصادي العربي الموحد. فمع صدور التقريرين، يتمكن المهتمون بالشأن الاقتصادي العربي من متابعة التطورات الاقتصادية الحالية في الدول العربية واستشراف ملامح الأداء الاقتصادي لفترات لاحقة. يأمل صندوق النقد العربي في أن يُمثل التقرير إضافةً جديدةً للجهود البحثية التي يقوم بها لخدمة الدول الأعضاء، وأن يوفق في سد ثغرة بحثية تتمثل في محدودية التوقعات للأداء الاقتصادي للدول العربية كمجموعة إقليمية مستقلة، الأمر الذي يطمح الصندوق من خلاله إلى المساهمة في تعزيز القرار الاقتصادي في البلدان العربية ودعم مسيرتها باتجاه تحقيق النمو الشامل والمستدام.

والله ولي التوفيق،،،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"

الإصدار العاشر - سبتمبر 2019

ملاح الأداء الاقتصادي للدول العربية
(2019-2020)

خففت المؤسسات الدولية تقديراتها لمعدل نمو الاقتصاد العالمي المتوقع خلال عام 2019 في ظل ضعف مستويات النشاط الاقتصادي العالمي، والتجارة الدولية انعكاساً لحالة عدم اليقين التي خلفتها التوترات التجارية المتصاعدة ما بين أكبر قوتين اقتصاديتين على مستوى العالم -الولايات المتحدة الأمريكية والصين- وتزايد وتيرة الحمائية التجارية، وهو ما أثر على أنشطة التصنيع والاستثمار والتجارة الدولية. في المقابل، من المتوقع حدوث تحسن نسبي للنشاط الاقتصادي العالمي عام 2020 باقتراض التوصل إلى اتفاقات مرضية بشأن النزاعات التجارية القائمة والعودة إلى مسارات تحرير التجارة في إطار النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف. لا يزال الاقتصاد العالمي يواجه عدة مخاطر يأتي على رأسها تأثير التوترات التجارية على مسارات النمو الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية، وتعاقد مستويات المديونيات وتأثيراتها السلبية المتوقعة على موازنات الأسر والشركات لاسيما في حال استمرار ضعف النشاط الاقتصادي، علاوة على الأثر المتوقع لتباطؤ الاقتصاد الصيني، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون التوصل إلى اتفاق، والشكوك بشأن قدرة الاقتصادات العالمية على بلوغ أهداف التنمية المستدامة 2030.

بناءً على حالة الاقتصاد العالمي الراهنة وما يستتبعها من تباطؤ لمستويات الطلب الخارجي، تم في هذا الإصدار من تقرير آفاق الاقتصاد العربي خفض توقعات معدل نمو الدول العربية إلى 2.5 في المائة مقارنة بإصدار أبريل من نفس التقرير. يأتي ذلك انعكاساً لخفض تقديرات النمو الاقتصادي في كل من الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له كنتيجة لتباطؤ الطلب الخارجي وتأثيراته المتوقعة على الصادرات النفطية وغير النفطية. في المقابل، تم الإبقاء على توقعات النمو الاقتصادي للدول العربية خلال عام 2020 عند مستوى يدور حول 3 في المائة في ظل التعافي المتوقع للاقتصاد العالمي، وتواصل الآثار الإيجابية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وإصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية، والإصلاحات الهيكلية التي تنفذها الدول العربية لدعم الاستقرار الاقتصادي وحفز النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الانتاجية والتصديرية.

فيما يتعلق باتجاهات تطور المستوى العام للأسعار، من المتوقع أن تتأثر معدلات التضخم خلال عامي 2019 و2020 بعدة عوامل على المستويين الداخلي والخارجي. فعلى المستوى الداخلي، يتوقع تأثر معدل التضخم بسلسلة الإصلاحات المالية والمبادرات والتدابير التعويضية المتبعة لتخفيف أثرها على المستهلكين. على مستوى العوامل الخارجية، فيتمثل أهم تلك العوامل في التغيرات في الأسعار العالمية للنفط، والمواد الخام، والسلع الاستراتيجية مثل القمح، إضافة إلى التغيرات التي يشهدها سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى. في ضوء التطورات سالفة الذكر، من المتوقع انخفاض معدل التضخم إلى حوالي 6.7 في المائة خلال عام 2019، و6.5 في المائة عام 2020.

أولاً: البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية	4
اتجاهات النمو العالمي	4
أسواق السلع الأساسية	6
أسعار الفائدة والصرف	7
التجارة الدولية	8
المخاطر الاقتصادية	9
ثانياً : تحديث توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية (2019-2020)	14
النمو الاقتصادي	14
اتجاهات تطور الأسعار المحلية	30
ثالثاً: الملاحق الإحصائية	37
اتجاهات النمو الاقتصادي في الدول العربية	37
اتجاهات تطور الأسعار المحلية في الدول العربية	38

أولاً: البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية

ألقت التوترات التجارية بين أكبر قوتين اقتصاديتين عالميتين بظلالها على المشهد الاقتصادي خلال عام 2019 وانعكست على آفاق الاستثمار والتصنيع وأضعفت مستويات ثقة رجال الأعمال والمستهلكين بما نتج عنه استمرار حالة تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وتراجع معدل نمو التجارة الدولية إلى أدنى مستوياتها في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وسيادة حالة من عدم اليقين بشأن آفاق الاقتصاد العالمي. في ظل هذه التطورات، خفضت المؤسسات الدولية من تقديراتها للنمو الاقتصادي العالمي خلال عامي 2019 و2020 مقارنة بالتقديرات المُمائلة الصادرة في بداية العام. كما حذرت من عدد من المخاطر الناتجة عن تفاقم التوترات التجارية وتأثيراتها المحتملة على نمو النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية وانعكاسات ذلك على موازنات الأسر والشركات وخاصة في ظل الارتفاع غير المسبوق لمستويات المديونية الخاصة وهو ما قد ينتج عنه تقلبات ملموسة في أسعار الأصول وتحركات رؤوس الأموال وبالتالي هزات في الأسواق المالية. بخلاف الوضع في عام 2007، وقبل اندلاع الأزمة المالية العالمية لم يعد في جعبة صانعي السياسات الكثير من الآليات وحزم الإنقاذ التي يُمكن أن يعول عليها للتقليل من الأثر المحتمل لأزمة محتملة نظراً لانخفاض أسعار الفائدة الأساسية في الاقتصادات المتقدمة إلى مستويات تقارب الصفر، وتراجع الحيز المالي في العديد من الدول. بناء على ما سبق، تتمثل أبرز الأولويات على صعيد السياسات في التنسيق لحل النزاعات التجارية، والعودة إلى مظلة النظام التجاري متعدد الأطراف، وما يتضمنه من آليات لتحرير التجارة الدولية تراعي مصالح كافة البلدان. إضافة إلى أهمية العمل على تدعيم حيز السياسات بمواصلة تبني سياسات نقدية ومالية منضبطة وداعمة للنمو لتعزيز قدرة دول العالم على مواجهة أية صدمات محتملة. إلى جانب ضرورة تنفيذ إصلاحات هيكلية لدعم الانتاجية والتنافسية وتشجيع الابتكار لزيادة كفاءة أسواق العمل والمنتجات.

اتجاهات النمو العالمي

هذا الصدد، يتوقع نمو الاقتصاد الأمريكي بنحو 2.6 في المائة عام 2019، ثم انخفاض وتيرة النمو إلى 1.9 في المائة في عام 2020، مع تراجع تأثير سياسات التحفيز المالي.

كما تم رفع توقعات النمو في كل من منطقة اليورو إلى 1.3 في المائة في عام 2019، و1.6 في المائة خلال عام 2020، ورفع توقعات النمو في المملكة المتحدة إلى 1.3 في المائة عام 2019، و1.4 في المائة عام 2020.

فيما تم خفض توقعات النمو في ألمانيا لعام 2019 بسبب الضعف غير المتوقع لمستويات الطلب، الذي يؤثر بدوره على الاستثمار. كما يُقدر أن ينمو اقتصاد اليابان بمعدل 0.9 في المائة عام 2019 أي بانخفاض قدره 0.1 نقطة مئوية عن توقعات صندوق النقد الدولي خلال شهر أبريل الماضي، فيما يتوقع انخفاض معدل نمو الاقتصاد الياباني إلى 0.4 في المائة خلال عام 2020.

من حيث معدل النمو المتوقع للبلدان النامية واقتصادات السوق الناشئة، توقع الصندوق تراجعاً بشكل طفيف ليقصر على 4.1 في المائة خلال عام

خفض صندوق النقد الدولي⁽¹⁾ توقعاته لمعدل نمو الاقتصاد العالمي المتضمنة في إصدار يوليو من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي" بنحو 0.1 نقطة مئوية في عامي 2019 و2020، بالمقارنة مع توقعاته الصادرة في شهر أبريل من نفس العام، حيث توقع الصندوق نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.2 في المائة عام 2019، وارتفاع معدل النمو إلى 3.5 في المائة عام 2020، مقابل 3.6 في المائة للنمو المسجل عام 2018. يأتي ذلك على ضوء ضعف النشاط الاقتصادي العالمي نظراً لتصاعد حدة التوترات التجارية، وارتفاع مستويات عدم اليقين وتأثير ذلك على الاستثمار، والاستهلاك، والتجارة الدولية.

فيما يتعلق بمجموعة الاقتصادات المتقدمة قام صندوق النقد الدولي برفع توقعاته لنمو المجموعة إلى 1.9 في المائة في عام 2019، وإلى 1.7 في المائة في عام 2020، بالمقارنة مع وتيرة نمو بلغت 2.2 في المائة في عام 2018. تزيد التوقعات لعام 2019 بمقدار 0.1 نقطة مئوية عما كان متوقعاً في أبريل، الأمر الذي يرجع إلى رفع توقعات النمو في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الاقتصادات المتقدمة الأخرى. في

¹ International Monetary Fund, (2019). "World Economic Outlook Update", July.

حيث يتوقع تراجع نمو دول المنطقة إلى 1.2 في المائة في عام 2019، مع تحسن طفيف عام 2020 إلى 1.4 في المائة نتيجة تأثر النشاط الاقتصادي بضعف التجارة والطلب المحلي على الرغم من استمرار المساندة التي تتيحها السياسة النقدية. من المتوقع كذلك أن ينخفض معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 2.5 في المائة هذا العام ويتراجع إلى 1.7 في المائة في 2020.

على صعيد الدول النامية، من المتوقع تعافي معدل النمو في هذه الاقتصادات من أدنى مستوى له في أربعة أعوام الذي بلغ 4 في المائة في عام 2019 إلى 4.6 في المائة خلال الفترة (2020-2021). وقد كان معدل النمو في معظم مناطق اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية أضعف مما كان متوقعاً مع تراجع الطلب الخارجي، والظروف المحلية غير الداعمة للنمو في بعض بلدان المجموعة. فيما لا يزال النشاط الاقتصادي في منطقتي شرق آسيا والمحيط الهادئ، وجنوب آسيا قوياً.

يؤكد البنك الدولي أن تحقيق نمو اقتصادي أكثر قوة يُعد عاملاً ضرورياً للحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة. لكن في الوقت الحالي، مازال زخم التعافي الاقتصادي ضعيفاً، حيث تحول مستويات الديون المرتفعة، وضعف نمو الاستثمارات في البلدان النامية دون تحقيق البلدان كامل إمكاناتها. ومن المُلح أن تجري البلدان النامية إصلاحات هيكلية كبيرة من شأنها تحسين مناخ الأعمال واجتذاب الاستثمارات. كما ينبغي أن تضع هذه البلدان إدارة الديون وتعزيز الشفافية على رأس أولوياتها.

في هذا الصدد، لفت البنك الدولي الانتباه إلى ضرورة أن تعمل اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية على تدعيم احتياطاتها الوقائية على صعيد السياسات، وتنفيذ إصلاحات قادرة على تعزيز آفاق النمو. ومن الضروري إجراء إصلاحات من أجل تعزيز استثمارات القطاع الخاص ونمو الإنتاجية، لاسيما في البلدان منخفضة الدخل التي تواجه اليوم تحديات أكبر مما لاقته في أوائل العقد الأول من القرن الحالي.

أما في البلدان منخفضة الدخل، توقع البنك الدولي ارتفاع معدلات النمو إلى 6 في المائة في 2020 من 5.4 في المائة في 2019، ولكن ذلك لن يكفي لإحداث تخفيض كبير في معدلات الفقر. تواجه أشد البلدان فقراً

2019 بالمقارنة مع 4.5 في المائة عام 2018، فيما يتوقع تعافي معدل نمو المجموعة إلى 4.7 في المائة عام 2020. في هذا الصدد، قام الصندوق بخفض توقعاته لنمو المجموعة مقارنة بتوقعاته الصادرة في شهر أبريل بنحو 0.3 نقطة مئوية خلال عام 2019 و0.1 نقطة مئوية عام 2020، على خلفية تخفيض التوقعات لجميع الاقتصادات الرئيسية في المجموعة. كما يتوقع تسجيل بلدان آسيا الصاعدة والنامية أعلى معدل نمو على مستوى المجموعة يُقدر بنحو 6.2 في المائة خلال عامي 2019 و2020، وتقل التنبؤات بمقدار 0.1 نقطة مئوية عما جاء في عدد أبريل من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، الأمر الذي يعكس إلى حد كبير، تأثير التعريفات الجمركية على التجارة والاستثمار.

في الصين، أدت الآثار السلبية لتصاعد التعريفات الجمركية، وضعف الطلب الخارجي إلى زيادة الضغوط على اقتصاد يمر بالفعل بمرحلة من التباطؤ الهيكلي ويحتاج إلى تقوية الأطر التنظيمية لتخفيف الاعتماد المتزايد على الديون. تُشير التوقعات إلى بلوغ معدل النمو 6.2 في المائة عام 2019، و6 في المائة عام 2020.

في السياق ذاته، أوضح **البنك الدولي**⁽²⁾ استمرار تباطؤ معدل النمو الاقتصادي العالمي عام 2019، حيث أدى ضعف معدلات الاستثمار في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية إلى تراجع إمكانات النمو المحتملة. يميل ميزان المخاطر التي تتعرض لها الآفاق الاقتصادية بشدة نحو الاتجاه السلبي، جراء التصاعد المتواصل للتوترات التجارية.

من المتوقع تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي في 2019 إلى 2.6 في المائة، وهو ما يُعزى إلى انخفاض معدلات نمو أنشطة التجارة والاستثمار عما كان متوقعاً في بداية العام. فيما يتوقع تعافي معدل النمو تدريجياً إلى 2.8 في المائة بحلول عام 2020 مدفوعاً باستمرار تحسن ظروف التمويل العالمية، وحدث انتعاش طفيف في اقتصادات البلدان النامية والأسواق الصاعدة.

في هذا الإطار، توقع البنك الدولي أن يتباطأ معدل النمو في الاقتصادات المتقدمة كمجموعة في عامي 2019 و2020 لينخفض إلى 1.7 و1.5 في المائة على التوالي نتيجة ضعف النمو في منطقة اليورو

²World Bank Group, (2019). "Heightened Tensions and Subdued Investment", June.

ذلك اتباع نهج متعدد الأطراف أقوى وأكثر تنسيقاً بهدف تحقيق الأهداف المناخية العالمية لاسيما فيما يتعلق بتعديل آليات تسعير الكربون ليعكس الكلفة البيئية لإنتاج واستهلاك الكربون.

من جانبها، أشارت **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**⁽⁴⁾ إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي خلال النصف الأول من عام 2019 استمراراً لضعف النمو الاقتصادي المسجل خلال عام 2018 بسبب تصاعد حدة التوترات التجارية التي نتج عنها انخفاض معدلات نمو التجارة والاستثمار وخاصة في أوروبا والصين إضافة إلى تراجع مستويات ثقة رجال الأعمال والمستهلكين، واستمرار ظروف عدم اليقين بشأن السياسات. في حين خففت السياسات المالية والنقدية التيسيرية والظروف المواتية في أسواق العمل من تأثير هذا التباطؤ على موازنات الأسر والشركات في الاقتصادات المتقدمة. في المحصلة تتوقع المنظمة انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.2 في المائة العام الجاري، مقابل 3.5 في المائة للنمو المحقق عام 2018، وذلك قبل ارتفاعه إلى 3.4 في المائة العام القادم.

كما توقعت المنظمة انخفاض معدل نمو التجارة الدولية إلى نحو 2 في المائة العام الجاري في ظل تأثيرها بأجواء التوترات التجارية وما نتج عنها من تراجع لأنشطة التصنيع والاستثمار. فعلى سبيل المثال انخفض معدل نمو الاستثمار في دول مجموعة العشرين من 5 في المائة في عام 2017 إلى 2.5 في المائة في عام 2018 على خلفية هذه التطورات، فيما واصل كذلك تراجعها خلال الفترة المنصرمة من العام الجاري.

أسواق السلع الأساسية

تشير تقديرات منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) إلى أن الطلب على النفط من المتوقع أن يشهد زيادة بنحو 1.1 مليون برميل/يومياً ليصل إلى 99.92 مليون برميل يومياً خلال عام 2019، وهو ما يعد انخفاضاً مقارنة بمستوى الزيادة في الطلب العالمي على النفط المسجلة عام 2018 البالغة 1.40 مليون برميل/يومياً بما يُعزى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي. من المتوقع وفق المنظمة أن يأتي الجزء الأهم من الزيادة في الطلب العالمي على النفط من خارج منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية

تحديات ملموسة بسبب أوضاع الهشاشة والعزلة الجغرافية وارتفاع معدلات الفقر. وإذا لم يمكنها الدخول في مسار نمو أسرع، فسوف يظل هدف خفض معدل الفقر المدقع إلى أقل من 3 في المائة بحلول 2030 أمراً صعب المنال.

من جهتها تتوقع الأمم المتحدة⁽³⁾ تباطؤاً واسع النطاق للاقتصاد العالمي في ظل استمرار التوترات التجارية، وارتفاع درجة عدم اليقين فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية، وتراجع مستويات الثقة في الأعمال.

قامت الأمم المتحدة في شهر مايو من عام 2019 بخفض تقديراتها للنمو الاقتصادي العالمي إلى 2.7 في المائة في عام 2019، وإلى 2.9 في المائة في عام 2020 مقارنة بتوقعاتها السابقة في شهر يناير من نفس العام بسبب تكاتف عدد من العوامل ذات الأثر غير المواتي على النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء.

أشارت المنظمة إلى أن النزاعات التجارية القائمة من شأنها خفض التوقعات الخاصة بمعدل نمو حجم التجارة الدولية إلى 2.7 في المائة في عام 2019 مقارنة مع 3.4 في المائة عام 2018. كما حذرت من أن استمرار التوترات التجارية، والردود الانتقامية المتبادلة ما بين الاقتصادات الرئيسة من شأنها التأثير سلباً على معدلات النمو في البلدان النامية التي تعتمد على التصدير إلى الاقتصادات المتقدمة. كما قد يضر ضعف نشاط التجارة الدولية بآفاق الاستثمار، ويؤثر سلباً على نمو الإنتاجية على المدى المتوسط.

في هذا السياق، تُلقي توقعات النمو العالمي الأضعف بظلالها على الجهود المبذولة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي وضعت أهدافاً عالمية للقضاء على الفقر، وتعزيز الرخاء والرفاهية الاجتماعية مع حماية البيئة، حيث يحد النمو الاقتصادي الضعيف من قدرة البلدان على توفير الاستثمارات اللازمة في مجالات أساسية مثل التعليم والصحة والتكيف مع تغير المناخ والبنية التحتية المستدامة.

من جانب آخر، حذرت الأمم المتحدة من تزايد المخاطر الاقتصادية المحتملة جراء تغير المناخ، وبينت أن ازدياد تواتر وشدة الكوارث الطبيعية يُسلط الضوء على التهديدات المتزايدة الناجمة عن تغير المناخ، لاسيما بالنسبة لأضعف الاقتصادات. يستلزم

⁴ OECD, (2019). "Economic Outlook", May.

³ UN, (2019). "World Economic Situation and Prospects as of Mid-2019.

مستوى 65 دولاراً للبرميل في عامي 2019 و2020⁹، بينما تتوقع وكالة معلومات الطاقة الأمريكية أن تدور أسعار خام برنت حول مستوى يتراوح حول 66-67 دولاراً للبرميل خلال عامي 2019 و2020⁽¹⁰⁾.

يُشار إلى أن أسواق النفط تشهد منذ عام 2014 ارتفاعاً شديداً في مستوى التقلبات السعرية يؤثر على دقة التوقعات وتتباين على إثره بشكل كبير المسارات المستقبلية لتوقعات الأسعار ما بين جهة وأخرى. تعكس هذه التقلبات التغيرات في أساسيات السوق، والاعتبارات الفنية لإنتاج النفط الصخري، والتطورات في سعر الدولار، وتعاملات أسواق العقود الآجلة.

فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية الأخرى، من المتوقع بشكل عام استقرار أسعار المعادن والسلع الزراعية خلال عامي 2019 و2020⁽¹¹⁾.

أسعار الفائدة والصرف

تراجعت معظم المصارف المركزية الدولية عن اتجاهاتها المسبقة للعودة إلى المسارات التقليدية للسياسة النقدية في أعقاب تحول المشهد الاقتصادي العالمي، واستمرار ضعف النمو الاقتصادي والتجارة الدولية إثر ارتفاع مستويات عدم اليقين الناتج عن التوترات التجارية وما تلقى من ظلال على آفاق الاقتصادات المتقدمة، وما تستدعيه من ضرورة استمرار الأثر التحفيزي لسياسات الاقتصاد الكلي وعلى رأسها السياسة النقدية. يعزز هذه التوجهات انخفاض معدلات التضخم مقارنة بالمستويات المستهدفة من قبل البنوك المركزية الرئيسية، وتباطؤ الطلب العالمي، والتوقعات باستقرار أسعار السلع الأساسية.

في هذا السياق، أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على سعر الفائدة الأساسي دون تغيير خلال اجتماعه في شهر يونيو 2019 عند مستوى 2.25 - 2.50 بالمائة. تم اتخاذ القرار بأغلبية أعضاء المجلس الذين توقعوا كذلك أن يتجه المجلس إلى خفض سعر الفائدة في عام 2020 في ظل قناعة أعضائه باستمرار حاجة الاقتصاد الأمريكي إلى قوة الدفع الناتجة عن

خاصة من الهند والصين. في المقابل، من المتوقع أن يشهد المعروض النفطي من خارج دول أوبك زيادة أكبر بما يقدر بنحو 1.97 مليون برميل/يومياً ليصل إلى 64.39 مليون برميل يومياً عام 2019 بانخفاض عن مستوى الزيادة القياسية المسجلة في المعروض النفطي العام السابق البالغة 2.9 مليون برميل/يومياً. تبقى الزيادة المسجلة في المعروض النفطي من الولايات المتحدة الأمريكية المساهم الأبرز في الزيادة في المعروض المتوقعة خلال العام⁽⁵⁾.

في هذا السياق، سجل إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام بلغ 11.0 مليون برميل/يومياً في عام 2018. تتوقع وكالة معلومات الطاقة الأمريكية ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستويات قياسية تبلغ 12.3 مليون برميل يومياً عام 2019، ونحو 13.3 مليون برميل يومياً عام 2020⁽⁶⁾.

كمحصلة للتطورات في أسواق النفط، من المتوقع أن يبلغ إجمالي الطلب على نفط دول منظمة الأوبك نحو 30.7 برميل/يومياً خلال عام 2019 منخفضاً بالمقارنة مع المستويات المسجلة العام السابق البالغة 31.6 مليون برميل، فيما يتوقع انخفاضه إلى 29.4 مليون برميل/يومياً عام 2020⁽⁷⁾.

يُشار في هذا الصدد إلى أن الدول المنتجة الرئيسية للنفط داخل وخارج أوبك قد اتفقت في مطلع شهر يوليو 2019 على مد العمل باتفاق (OPEC+) حتى شهر مارس من عام 2020 في ظل استمرار تفوق المعروض النفطي على مستويات الطلب من النفط بهدف التحرك باتجاه استعادة توازن السوق.

شهدت الأسعار العالمية للنفط تذبذباً ملحوظاً خلال النصف الأول من عام 2019 متأثرة بتصاعد حدة التوترات التجارية وبعض العوامل الجيوسياسية، وبلغت حتى شهر سبتمبر من عام 2019 نحو 64.5 دولاراً للبرميل⁽⁸⁾، مقابل 69.8 دولار/البرميل خلال عام 2018. في هذا الصدد، يتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض أسعار النفط العام الجاري بنسبة 4.1 في المائة لتصل إلى 65.5 دولاراً للبرميل خلال عام 2019، وتراجعها بنسبة 2.5 في المائة العام المقبل لتصل إلى 63.9 في المائة عام 2020. في حين تتوقع الأمم المتحدة أن يدور متوسط سعر خام برنت حول

⁹ UN, (2019). "World Economic Situation and Prospects as of Mid-2019."

¹⁰ OPEC (2019). Op. cit.

¹¹ World Bank Group, (2019). "Heightened Tensions and Subdued Investment", June.

⁵ OPEC (2019). "OPEC Monthly Oil Market Report", Aug.

⁶ EIA, (2019). "Short-Term Energy Outlook", Aug.

⁷ OPEC (2019). Op. cit.

⁸ للفترة منذ بداية العام وحتى التاسع من شهر سبتمبر 2019.

أما في اليابان، لا يزال البنك المركزي الياباني بعيداً عن العودة إلى المسارات التقليدية للسياسة النقدية في ضوء استقرار معدلات التضخم عند أقل من نصف مستواه المستهدف البالغ 2 في المائة، وهو ما يتوقع معه بقاء سعر الفائدة عند مستوياته السالبة البالغة 0.10 في المائة، وبقاء العائد على سندات الخزنة لأجل عشر سنوات عند مستويات صفرية في المستقبل المنظور طالما بقي معدل التضخم دون مستواه المستهدف. استناداً إلى ما سبق، من المتوقع استمرار البنك المركزي الياباني في تبني برامج واسعة النطاق للتيسير النقدي لحفز النمو الاقتصادي وبلوغ المعدلات المستهدفة للتضخم. من جهته اتجه بنك الصين الشعبي إلى خفض نسبة الاحتياطي القانوني لحفز مستويات منح الائتمان لدعم النمو الاقتصادي في بداية عام 2019.

استناداً للتطورات الاقتصادية والمالية المشار إليها، شهد مؤشر قيمة الدولار مقابل سلة تتكون من ست عملات ارتفاعاً بنسبة تقارب واحد في المائة خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بالمستوى المسجل خلال الربع الأول.

التجارة الدولية

من المتوقع أن يؤدي التباطؤ واسع النطاق للنمو الاقتصادي في جميع دول العالم تقريباً إلى إضعاف نمو التجارة الدولية إلى معدلات تتراوح ما بين 2-3 في المائة حسب تقديرات المنظمات الدولية وهو ما يُمثل أضعف معدل نمو للتجارة الدولية مُسجل منذ الأزمة المالية العالمية. هذا ويعتبر ضعف معدل نمو النشاط التجاري في الصين المسؤول الأكبر عن التراجع المتوقع في معدل نمو التجارة الدولية حيث من المتوقع انخفاض معدل نمو حجم الواردات الصينية إلى النصف خلال الفترة (2019-2020) ليصل إلى 3.24 في المائة مقابل 7.50 في المائة لمتوسط النمو المسجل خلال الفترة (2017-2018) (12).

يُعزى هذا التباطؤ في معدل نمو التجارة الدولية إلى تزايد التوترات التجارية حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2018 برفع الرسوم الجمركية على وارداتها من عدد من الدول ضمن قائمة من السلع المستوردة تقدر قيمتها بحوالي 300 مليار دولار (بما يمثل نحو 12 في المائة من الواردات الأمريكية)، ومعظمها من الصين. بالتالي، اتجهت هذه الدول إلى

السياسة النقدية التيسيرية للإبقاء على معدلات النمو المُحققة مؤخراً لاسيما بعد أن خفض مجلس الفيدرالي الأمريكي من توقعاته لمعدل التضخم في عام 2019 من 1.8 إلى 1.5 بالمائة، ولعام 2020 من 2 إلى 1.9 بالمائة. في حين توقع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أن يبلغ معدل نمو الاقتصاد الأمريكي 2.1 بالمائة في عام 2019، و2 في المائة في عام 2020. أما مستوى البطالة، فيتوقع انخفاضه إلى 3.6 بالمائة في عام 2019. استمراراً للاتجاه نحو الإبقاء على الموقف التيسيري للسياسة النقدية لدعم الاقتصاد الأمريكي، قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي -للمرة الأولى منذ عشر سنوات- بخفض سعر الفائدة على الدولار في اجتماعه المنعقد خلال شهر يوليو بنحو ربع نقطة مئوية ليتراوح بين 2 إلى 2.25 في المائة.

يشار إلى أن عام 2018 قد شهد قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بإجراء أربع جولات لرفع أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس لكل منها ليصل سعر الفائدة على الدولار إلى نطاق يتراوح بين 2.25 إلى 2.50 في المائة.

من جهته، أبقى البنك المركزي الأوروبي مؤخراً على سعر فائدة السياسة النقدية مستقراً عند مستوى سالب يبلغ 0.40 في المائة، وسعر إعادة التمويل عند مستوى صفر في المائة، في اجتماعه المنعقد في شهر يونيو من عام 2019. كما أعلن البنك اعترامه الإبقاء على أسعار الفائدة ثابتة عند هذا المستوى حتى منتصف عام 2020 واتجاهه إلى إطلاق حزمة تحفيزية جديدة خلال النصف الثاني من عام 2019 لدعم النمو الاقتصادي. أدى ذلك إلى تراجع اليورو مقابل الدولار، وتزايد حدة التوتر التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، على خلفية النزاع بين الجانبين بشأن الدعم الذي يقدمه كل جانب إلى شركات الطيران الوطنية، والخلاف بشأن خفض قيمة العملة كوسيلة للمنافسة التجارية.

حافظ بنك إنجلترا المركزي على أسعار الفائدة مستقرة عند مستوى 0.75 في المائة في اجتماعه الأخير في شهر يونيو رغم التوقعات بتراجع معدل النمو الاقتصادي إلى الصفر خلال النصف الثاني من عام 2019. ستعتمد المسارات المستقبلية لأسعار الفائدة على التطورات فيما يتعلق باتفاق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سواء تم الوصول إلى اتفاق في هذا الصدد أم لا.

¹² OECD, (2019). "Economic Outlook", May.

ومستويات معيشة المستهلكين، وخاصة الأسر ذات الدخل المنخفض، وتزيد من تكاليف الإنتاج بالنسبة للشركات.

في هذا السياق، اهتمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتقدير الأثر الاقتصادي للقيود الجمركية التي تم تطبيقها ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على النمو الاقتصادي العالمي، والتجارة الدولية، وعلى معدل نمو كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين. فمن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تراجع معدل نمو حجم التجارة الدولية بنحو 1.5 نقطة مئوية وانخفاض معدل نمو النشاط الاقتصادي العالمي بما يقرب من 0.7 نقطة مئوية. إضافة إلى انخفاض متوقع لمعدل نمو الولايات المتحدة الأمريكية والصين بنحو 0.8، و1.1 نقطة مئوية على التوالي خلال عام 2021⁽¹⁴⁾⁽¹⁵⁾.

من جهة أخرى، تهدد أجواء التوترات التجارية الحالية قواعد النظام التجاري متعدد الأطراف التي تم إرسائها خلال العقود الماضية وتم تتويجها بتأسيس منظمة التجارة العالمية في عام 1995، وتبرز الحاجة إلى إصلاح واسع النطاق للنظام التجاري العالمي بغية الحفاظ على مكاسب تحرير التجارة الدولية التي تم الوصول إليها عبر عقود ماضية. في هذا السياق، تبرز خطورة حالة الجمود الحالية فيما يتعلق بعدم تعيين مُحكمين جدد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس فض المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية خلفاً للمحكمين الذين انقضت فترة تعيينهم في شهر ديسمبر الماضي، حيث يتوفر حالياً الحد الأدنى من المحكمين في هذا المجلس في الوقت الذي يشهد فيه المجلس زيادة ملموسة في عدد النزاعات التجارية العالمية.

تبني ردود عكسية وقامت بالرفع المتبادل لقيمة الرسوم الجمركية على وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية لقائمة من السلع تقدر قيمتها بنحو 150 مليار دولار مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، وزيادة مستويات عدم اليقين مما كان له تبعات عديدة على أنشطة التصنيع والاستثمار والتجارة الدولية كما سبق الإشارة.

إضافة لما سبق، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الأول من عام 2019 اتجاهها إلى فرض رسوماً جمركية إضافية على وارداتها من الاتحاد الأوروبي تستهدف شركات الطيران والأغذية لتضاف بذلك إلى قائمة الرسوم الجمركية الإضافية التي تم فرضها مسبقاً على الواردات من الصلب والألمنيوم.

تشير تقديرات مكتب الإحصاء في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن رفع التعرفة الجمركية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين قد أدى إلى انخفاض حجم التجارة السلعية المتبادلة ما بين الجانبين بنسبة 15 في المائة منذ سبتمبر من عام 2018 الذي شهد تطبيق الجولة الثانية من رفع التعرفة الجمركية وهو ما انعكس سلباً كذلك على سلاسل القيمة العالمية وخاصة في دول شرق آسيا وباقي الشركاء التجاريين⁽¹³⁾.

المخاطر الاقتصادية

من المتوقع استمرار بعض المخاطر المحيطة بآفاق النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والناشئة يتمثل أهمها في:

- تصاعد حدة التوترات التجارية

لا يزال استمرار عدم اليقين بشأن السياسات التجارية يمثل مصدراً مهماً للمخاطر السلبية على الاستثمار والوظائف ومستويات المعيشة العالمية. كما تؤثر القيود الجمركية الجديدة التي تم تطبيقها خلال عامي 2018 و2019 على مستويات الدخل المتاح للإنفاق

⁽¹⁵⁾ يشمل هذا التقدير الأثر المتوقع لقيام الولايات المتحدة الأمريكية برفع التعريفات على واردات صينية بقيمة 200 مليار دولار من 10 في المائة إلى 25 في المائة بداية من منتصف مايو 2019 (مع اتخاذ إجراءات متبادلة من الصين على واردات أمريكية بقيمة 60 مليار دولار)، والتأثير الإضافي إذا ما تم فرض تعريف بنسبة 25 في المائة على بنود التجارة الثنائية المتبقية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية اعتباراً من يوليو 2019. علاوة على الأثر المتوقع للارتفاع بنحو 50 نقطة أساس في مخاطر الاستثمار نتيجة هذه التطورات يستمر لمدة ثلاث سنوات قبل أن يتلاشى ببطء بعد ذلك.

¹³ UN, (2019). "World Economic Situation and Prospects", May.

¹⁴ OECD, (2019). Op cit.

- تباطؤ الاقتصاد الصيني وتداعياته الانتشارية المحملة

بالرجوع إلى حقبة الثمانينات كانت مساهمة الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي ضئيلة جداً في حدود 2 في المائة وبدأت في الارتفاع حتى وصلت إلى 16 في المائة عام 2018. تشير التوقعات إلى إمكانية بلوغه نسبة 19 في المائة بحلول عام 2023 مما يجعله قريباً من حجم مساهمة الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي التي ارتفعت من 21.8 في المائة في عام 1980 إلى 23 في المائة عام 2018 ومن المتوقع أن تصل إلى 21 في المائة عام 2023.

رغم تبني الصين لحزمة من السياسات التحفيزية لدعم النمو الاقتصادي وتقادي الانخفاض الحاد للنشاط الاقتصادي، فمن شأن التباطؤ الحاد غير المتوقع في الصين أن يكون له عواقب وخيمة كبيرة على النمو العالمي، والتجارة الدولية، وأسواق المال في ظل العلاقات الارتباطية القوية ما بين الصين وباقي دول العالم.

شهد العالم آثاراً انتشارية مشابهة لذلك خلال الفترة (2015-2016) عندما تأثرت مستويات النمو والتجارة في الصين وهو ما انعكس على العديد من الاقتصادات الأخرى، وأدى إلى تقلبات في الأسواق المالية العالمية واتساع علاوة المخاطر على سندات الشركات والأسواق الناشئة خلال تلك الفترة، وعمل على خفض أسعار الأسهم العالمية بنحو 10 في المائة.

تشير نتائج نماذج المحاكاة التي طُبقتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتقدير الأثر المتوقع لتباطؤ الاقتصاد الصيني بمقدار 2 نقطة مئوية تستمر لمدة عامين إلى أن صدمة تباطؤ الطلب الاقتصادي في الصين سوف تؤدي إلى:

- انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بما يقرب من 0.4 نقطة مئوية سنوياً، وسوف يتأثر بهذه الصدمة بشكل أكبر بعض البلدان مثل اليابان والاقتصادات المنتجة للسلع وغيرها من الاقتصادات في شرق آسيا. كما قد يؤدي إلى انخفاض معدل نمو حجم الواردات الصينية بحوالي 3.25 نقطة مئوية سنوياً في المتوسط في العامين التاليين لهذه الصدمة، مما يضر بنمو حجم الصادرات لدى الشركاء

التجاربيين الرئيسيين، بما في ذلك ألمانيا والعديد من الاقتصادات الآسيوية.

- زيادة أجواء عدم اليقين وبالتالي ارتفاع مخاطر الاستثمار العالمية، وانخفاض أسعار الأسهم. في هذا السياق فإن تأثير صدمة تباطؤ الاقتصاد الصيني ستكون أكبر، حيث ستؤثر على موازنات الشركات والأسر. فمع افتراض ارتفاع مخاطر الاستثمار بنحو 50 نقاط أساس، وتراجع أسعار الأسهم بنسبة 10 في المائة لمدة عامين نتيجة هذه الصدمة، فقد يؤدي ذلك إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 0.7 نقطة مئوية سنوياً في المتوسط، وتراجع معدل نمو التجارة العالمية بما يقرب من نقطة واحدة مئوية سنوياً في العامين التاليين لحدوث الصدمة.

- ستكون الآثار المباشرة الناتجة عن تباطؤ الاقتصاد الصيني أكبر إذا لم يتمكن صناع السياسات في جميع أنحاء العالم من تبني سياسات للتخفيف من أثر الأزمة خاصة في ظل محدودية حيز السياسات في العديد من الدول المتقدمة والنامية. بالتالي فإن التأثير المجمع للصدمة سوف يرتفع بشكل أكبر وقد يؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بما يتراوح ما بين 0.8 إلى 0.9 نقطة مئوية سنوياً على مدار العامين التاليين لحدوث الصدمة. كما سيؤدي إلى خفض نمو التجارة العالمية بمقدار نقطة مئوية سنوياً في المتوسط في نفس الفترة.

- انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون التوصل إلى اتفاق

لا تزال حالة عدم اليقين بشأن إتمام ترتيبات انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تُلقي بظلالها على آفاق الاقتصاد البريطاني، والاتحاد الأوروبي في الأجلين القصير والمتوسط حيث من المُحتمل إتمام الانسحاب بدون الوصول إلى اتفاق في هذا الإطار وهو ما سوف يزيد من حجم المخاطر الاقتصادية المحتملة ويُضعف معدلات نمو بريطانيا والاتحاد الأوروبي. في هذا السياق، تُشير التقديرات إلى أن الزيادة في مستوى

تزايد أوجه الهشاشة في الأسواق المالية في ظل تزايد المديونيات العامة والخاصة

رداً على تباطؤ النمو والتضخم المنخفض، تبنت البنوك المركزية الكبرى سياسات نقدية تيسيرية. ساعدت هذه التحولات الأخيرة في السياسة النقدية على استقرار الأسواق المالية العالمية وتدفقات رأس المال إلى الاقتصادات الناشئة. مع ذلك، فإن الفترة الزمنية الطويلة لتيسير السياسة النقدية يُمكن أن تؤدي إلى تفاقم الاختلالات المالية، بما في ذلك زيادة تراكم الديون، مما يزيد من مخاطر الاستقرار المالي على المدى المتوسط.

في هذا الإطار، تشير الإحصاءات الدولية إلى زيادة كبيرة في حجم المديونية العالمية بنحو 30 في المائة مقارنة بمستوياتها المسجلة خلال عام 2008 وبلغها الآن ما يفوق ضعف الناتج المحلي الإجمالي العالمي. تتمثل خطورة تزايد مشكلة المديونية العالمية في الوقت الراهن في الارتفاع غير المسبوق لمديونية القطاع العائلي وقطاع الشركات.

في هذا السياق، شهدت مديونية القطاع غير المالي (مديونيات الشركات والأفراد) ارتفاعاً بنحو الضعف مقارنة بالمستويات المسجلة عام 2008 لتصل إلى 13 تريليون دولار، في الوقت الذي تراجعت فيه مستويات جودة الديون وهو ما ينذر بتصاعد المخاطر المالية⁽¹⁸⁾.

من ثم فإن أي تباطؤ أو ركود اقتصادي سوف يؤثر سلباً على قدرة كل من القطاع العائلي وقطاع الشركات على سداد مديونياتها وسوف يؤدي إلى تقلبات حادة في أسعار الأصول والأسواق المالية⁽¹⁹⁾.

الرسوم الجمركية ما بين الجانبين سوف يؤدي إلى انخفاض معدل نمو بريطانيا بنحو نقطتين مئويتين خلال العامين التاليين لإتمام الانسحاب⁽¹⁶⁾.

قد تكون التأثيرات أقوى إذا أثرت عملية الانسحاب على انتقالات السلع والأفراد عبر الحدود، وأدت إلى فقدان بريطانيا لمزايا تفضيلية كانت تحصل عليها مسبقاً في إطار ترتيبات التجارة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى، وهو ما قد يسبب اختناقات في سلاسل الإمداد المتكاملة عبر الحدود. كما يُمكن أن تكون التكاليف الاقتصادية أكبر في حال انخفاض مستويات ثقة قطاع الأعمال وتأثر الأسواق المالية، وهو ما قد تمتد آثاره الانتشارية إلى دول أخرى في الاتحاد الأوروبي.

على الرغم من اتخاذ الجانبين لتدابير طارئة لتخفيف تأثير عدم التوصل إلى اتفاق، فإن الانفصال عن الاتحاد الأوروبي دون اتفاق سيظل بمثابة صدمة سلبية كبيرة، بالنظر إلى أن بريطانيا شريك تجاري مهم للعديد من البلدان الأوروبية. في الاتحاد الأوروبي، قد تتعرض بعض الدول الأصغر التي لها روابط تجارية واستثمارية قوية مع بريطانيا، بما في ذلك أيرلندا وهولندا والدنمارك إلى صدمة تباطؤ الطلب الخارجي، مما يؤدي إلى تكاليف تكيف كبيرة في مناطق أو قطاعات معينة. تشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن صادرات هذه الدول إلى بريطانيا قد تنخفض بنحو 15 في المائة على المدى المتوسط في حالة تطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية على تجارتها مع بريطانيا خاصة فيما يتعلق بقطاعي الأغذية والمعدات الزراعية عوضاً عن ترتيبات التجارة في إطار الاتحاد الأوروبي⁽¹⁷⁾.

¹⁸ OECD, (2019). Op cit.

¹⁹ United Nations (2019). "World Economic Situation and Prospects", Jan.

¹⁶ Kierzenkowski, R. et al. (2016). «The Economic Consequences of Brexit: A Taxing Decision», OECD Policy Paper, April, No. 16

¹⁷ OECD, (2019). Op cit.

الافتراضات الأساسية للتقرير⁽²⁰⁾

معدل نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية

من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي العالمي تباطؤاً خلال الفترة (2019-2020)، حيث يتوقع انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي إلى مستويات تدور حول 3.0 في المائة خلال تلك الفترة، بالمقارنة مع 3.3 في المائة للمستوى المسجل عام 2018. كما يتوقع في هذا السياق تراجع معدل نمو التجارة الدولية إلى 2.6 في المائة مقابل 3.5 في عام 2018، وهو ما يعد منخفضاً بالمقارنة بالمستوى المسجل عام 2017 البالغ 5.2 في المائة. من المتوقع أن تتأثر الدول العربية بهذه التطورات التي ستؤثر على مستويات الطلب الخارجي، لاسيما فيما يتعلق بالأثر المتوقع لتباطؤ الشركاء التجاريين الأبرز بالنسبة للدول العربية ممثلين في كل من الصين، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية التي تستوعب أسواقها نحو 56 في المائة من الصادرات العربية.

أسعار النفط

تشير الدلائل في أسواق النفط الدولية إلى تباطؤ مستويات الطلب على النفط بفعل الانخفاض المتوقع لمعدل النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية. أما من جانب العرض، فمن المتوقع استمرار الزيادة في مستويات المعروض من النفط من خارج أوبك خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية التي من المتوقع أن يسجل إنتاجها النفطي ارتفاعاً إلى 12.4 مليون برميل يومياً خلال عام 2019، وإلى 13.2 مليون برميل يومياً في عام 2020. بناء عليه، من المتوقع استمرار تفوق المعروض من النفط على مستويات الطلب خلال أفق التوقع، في حين سيقلل قرار الدول المنتجة الرئيسية داخل وخارج أوبك بدم العمل باتفاق "أوبك+" حتى شهر مارس من عام 2020 من مستويات فائض المعروض من الأسواق. بناء عليه، يُبقي على توقعاتنا للأسعار العالمية للنفط عند مستويات تتراوح بين 60 إلى 65 دولاراً للبرميل خلال أفق التوقع.

من شأن استقرار الأسعار العالمية للنفط عند هذه المستويات أن تؤثر على اقتصادات الدول العربية، حيث ستعكس على مستوى الإيرادات والصادرات النفطية التي ورغم انخفاض أهميتها النسبية خلال الأونة الأخيرة إلى نحو 56.3 في المائة ونحو 36.3 في المائة من إجمالي الإيرادات والصادرات على التوالي في عام 2018، مقارنة بمستوى يقارب 70 في المائة من إجمالي الإيرادات والصادرات قبل انخفاض الأسعار العالمية للنفط بنهاية عام 2014، إلا أنها تظل أحد العوامل الأساسية المؤثرة على مستويات الإنفاق العام، والسيولة المصرفية، والائتمان الممنوح، والاستثمارات المُنفذة في الدول العربية المُصدرة للنفط. فيما يتعلق بالدول العربية المستوردة للنفط، فإن استقرار الأسعار العالمية للنفط يدعم الموازنات العامة لهذه الدول، لاسيما تلك التي لم تنتهي بعد من إصلاحات تحرير أسعار الطاقة ولا زالت تقدم دعم لأسعار المحروقات. على مستوى كافة البلدان العربية سيكون لانخفاض الأسعار العالمية للنفط أثراً داعماً للإنفاق حيث سيساعد على خفض كلفة الإنتاج والنقل في هذه البلدان، وزيادة مستويات الدخل المُتاح للإنفاق.

أسعار الفائدة

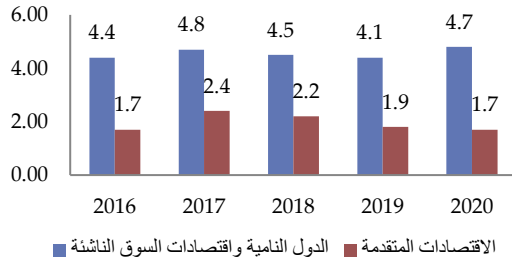
مع تراجع البنوك المركزية الدولية في الاقتصادات المتقدمة عن مسارات العودة إلى السياسة النقدية التقليدية من المتوقع بقاء الموقف التيسيري للسياسة النقدية حتى عام 2020 داعماً لآفاق النمو الاقتصادي في الدول العربية. على ضوء ما سبق، من المتوقع انخفاض أسعار الفائدة على الدولار، وهو ما يتوقع أن ينعكس على أسعار الفائدة للعملة العربية المثبتة مقابل الدولار وسوف يمنح صانعي السياسات النقدية الفرصة لحفز النمو الاقتصادي من خلال الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات مشجعة لمنح الائتمان ودعم النشاط الاقتصادي. كذلك سوف تستفيد البلدان العربية التي تتبنى نظاماً مرناً لأسعار الصرف مع انحسار العوامل التي كانت تدفع باتجاه ارتفاع قيمة الدولار مقابل عملاتها وهو ما يعني مستويات أقل لخدمة الدين الخارجي كنسبة من صادرات السلع والخدمات.

²⁰ تخضع كافة التوقعات الخاصة بالسيناريو الأساسي للتقرير للمراجعة الدورية، ذلك بما يسمح بالأخذ في الاعتبار التطورات الدولية على مختلف الأصعدة المرتبطة بالافتراضات الأساسية ومن ثم تحديث تلك التوقعات في إصدار سبتمبر 2019 من هذا التقرير. تشمل عملية المراجعة المستمرة التطورات في النشاط الاقتصادي العالمي، والتجارة الدولية، وأسواق النفط العالمية لاسيما فيما يتعلق بمستويات المعروض من النفط والطلب عليه ومستويات التزام الدول المنتجة للنفط باتفاق خفض الإنتاج. كما تشمل عملية المراجعة أيضاً التطورات في سعر صرف الدولار الأمريكي والعملة الأساسية الأخرى.

شكل رقم (1): توقعات أداء الاقتصاد العالمي (2019-2020)

في ضوء انخفاض متوقع للنمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة واستقراره في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة

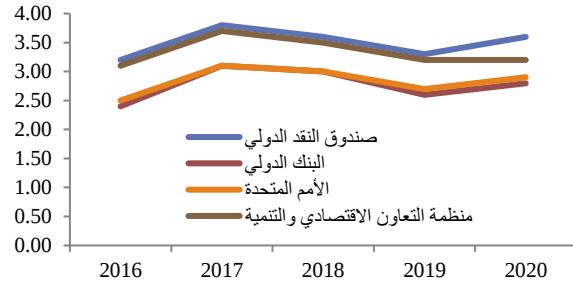
معدل نمو الاقتصادات المتقدمة (في المائة)



IMF, (2019). "World Economic Outlook (WEO) Update", July.

من المتوقع استمرار ضعف النمو الاقتصادي العالمي خلال عام 2019 ..

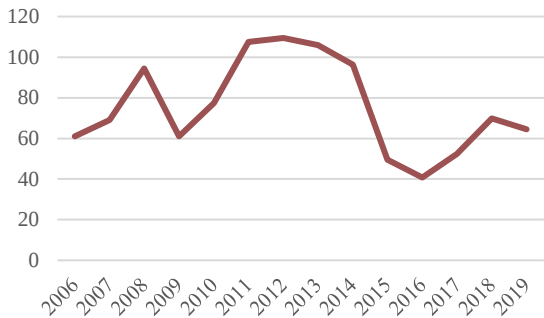
معدل نمو الاقتصاد العالمي (%)



IMF, (2019). "World Economic Outlook (WEO) Update", July.
World Bank, (2019). "Global Economic Prospects", June.
United Nations (2019). "World Economic Situation Prospects", May
OECD, (2019). "Global Economic Outlook", May.

لا سيما في ظل الانخفاض النسبي المتوقع للأسعار العالمية للنفط من خلال عام 2019

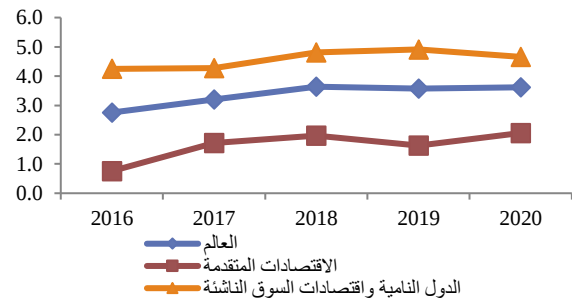
متوسط سعر سلة أوبك المرجعية (دولاراً للبرميل)



OPEC, (2019). "OPEC Price Basket".

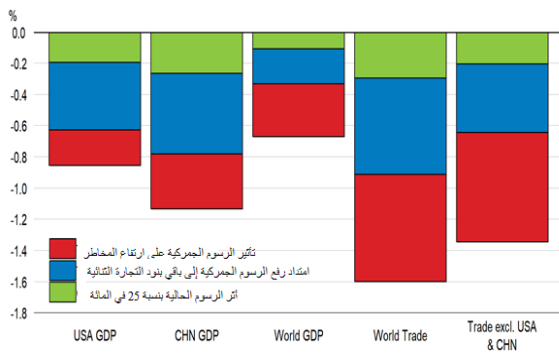
ومن المتوقع ان يؤدي تباطؤ النشاط الاقتصادي الى تراجع الاتجاهات التضخمية في الاقتصادات المتقدمة واستقرارها في الدول النامية ..

معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (متوسط الفترة) (في المائة)



IMF, (2019). "World Economic Outlook Database, April.

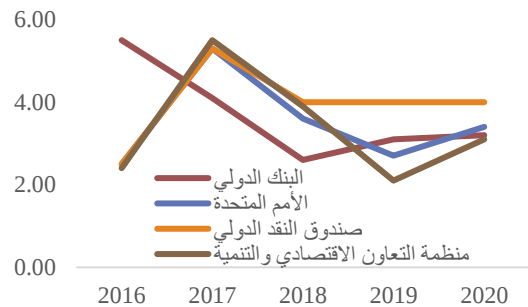
في ظل تزايد حدة التوترات التجارية العالمية الأثر المتوقع لزيادة التعرفة الجمركية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين (نقطة مئوية)



OECD, (2019). "Global Economic Outlook", May.

من المتوقع انخفاض معدل نمو حجم التجارة الدولية إلى أدنى مستوياته عام 2019 في أعقاب الأزمة المالية العالمية ..

معدل نمو حجم التجارة الدولية (في المائة)



IMF (2019). "World Economic Outlook Database", April.

ثانياً: تحديث توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية 2019-2020 النمو الاقتصادي (21)

بناءً على حالة الاقتصاد العالمي الراهنة وما يستتبعها من تباطؤ لمستويات الطلب الخارجي، تم في هذا الإصدار من تقرير آفاق الاقتصاد العربي خفض توقعات معدل نمو الدول العربية إلى 2.5 في المائة مقارنة بإصدار أبريل من نفس التقرير. يأتي ذلك انعكاساً لخفض تقديرات النمو الاقتصادي في كل من الدول العربية المُصدرة للنفط والمستوردة له كنتيجة لتباطؤ الطلب الخارجي وتأثيراته المتوقعة على الصادرات النفطية وغير النفطية. في المقابل، تم الإبقاء على توقعات النمو الاقتصادي للدول العربية خلال عام 2020 عند مستوى يدور حول 3 في المائة في ظل التعافي المتوقع للاقتصاد العالمي، وتواصل الآثار الإيجابية لبرامج الإصلاح الاقتصادي وإصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية والإصلاحات الهيكلية التي تنفذها الدول العربية لدعم الاستقرار الاقتصادي وحفز النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية.

على صعيد الدول العربية المُصدرة للنفط، تم خفض توقعات النمو إلى نحو 2.2 في المائة في عام 2019 مقارنة بالإصدار السابق من التقرير، وإلى نحو 3.0 في المائة في عام 2020. يأتي ذلك في ظل تأثير بلدان المجموعة العام الجاري بضعف مستويات الناتج في القطاع النفطي على ضوء انخفاض كميات الإنتاج سواء بما يعكس الالتزام باتفاق أوبك لتعديل كميات الإنتاج الذي سيمتد العمل به حتى شهر مارس من عام 2020 خاصة على ضوء الملاحظ من ارتفاع مستويات التزام الدول العربية بهذا الاتفاق، أو بما يعكس كذلك تراجع مستويات الطلب العالمي على النفط نتيجة تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي. على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من المتوقع تسجيل دول المجموعة نمواً يتراوح حول 2.1 في المائة عام 2019 مقابل 1.1 في المائة لتوتيرة النمو المسجلة عام 2018، فيما يتوقع تواصل تحسن معدل النمو إلى 2.7 في المائة عام 2020. يبقى نمو النشاط الاقتصادي في هذه المجموعة من الدول مدفوعاً بتوتيرة النمو المعتدلة للقطاع غير النفطي الذي استفاد من المبادرات الحكومية، والسياسات المتبعة لزيادة مستويات التنويع الاقتصادي، وتحسين بيئات الأعمال، ودور السياسات الاقتصادية الكلية وصناديق الثروة السيادية الداعم للنمو. أما فيما يتعلق بمجموعة الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، من المتوقع كذلك تحسن معدل نمو المجموعة عام 2019 إلى نحو 2.7 في المائة ارتفاعاً من نحو 0.4 في المائة للنمو المسجل عام 2018 بما يُعزى إلى تحسن الأوضاع الداخلية في بعض بلدان المجموعة، والتوقعات بارتفاع كميات إنتاج النفط على ضوء إعفاء بعضها من الالتزام باتفاق أوبك مراعاة لحاجة هذه البلدان إلى زيادة الإنتاج النفطي لدعم النمو الاقتصادي. من المتوقع أن تسجل هذه المجموعة من الدول ارتفاعاً في مستويات النشاط الاقتصادي، وأن تنمو اقتصاداتها بمعدل يدور حول 5.0 في المائة عام 2020 مع استمرار تحسن مستويات الطلب المحلي.

أما بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط، فمن المتوقع نموها بنحو 3.6 في المائة هذا العام مقابل 3.8 في المائة العام الماضي نظراً للتوقعات بتباطؤ مستويات الطلب الخارجي، وتعرض بعض هذه البلدان لظروف مناخية وأوضاع داخلية غير مواتية للنمو. في المقابل، يتوقع معاودة هذه المجموعة النمو بتوتيرة مرتفعة العام المقبل ونموها بنحو 4 في المائة. لا زال بعض هذه الدول يستفيد من الآثار الإيجابية الناتجة عن تبني برامج للإصلاح الاقتصادي ساعدت على تجاوز جانباً من الاختلالات الداخلية والخارجية، ووفرت حيزاً مالياً داعماً للنمو الاقتصادي.

تتبنى البلدان العربية منذ سنوات مضت إصلاحات عديدة لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وخلق المزيد من فرص العمل، وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي، وتعزيز إنتاجية وتنافسية اقتصاداتها بما استتبعه ذلك من تكثيف وتيرة التدابير الرامية إلى تحقيق الانضباط المالي، وزيادة مستويات مرونة

(21) التقديرات الخاصة بتوقعات معدل نمو الناتج المحلي للدول العربية بالأسعار الثابتة تستند إلى عدة مصادر، من بينها تقديرات النمو الاقتصادي المتضمنة في استبيان تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" الذي يهتم برصد توقعات المختصين في الجهات المعنية، وعلى رأسها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ووزارات المالية فيما يتعلق بأداء الاقتصاد الكلي في الدول العربية على عدد من الأصعدة التي يهتم بها التقرير ومن بينها النمو الاقتصادي. كذلك تستند التقديرات الواردة في هذا الجزء على نتائج بعض النماذج القياسية القُطرية، وتقديرات الناتج القطاعية التي يقوم بها صندوق النقد العربي استناداً إلى بيانات الحسابات القومية لاستشراف آفاق النمو في الدول العربية، وكذلك على عدد من المصادر الدولية والمحلية الأخرى ذات الصلة. تجدر الإشارة إلى أن بيان معدل نمو مجموعة الدول العربية في هذا التقرير لا يشمل سورية.

الاقتصادات العربية، وبناء حيز السياسات بهدف تقوية وضع هذه الاقتصادات مقابل التقلبات الاقتصادية الداخلية والخارجية. علاوة على توجيه السياسات باتجاه دعم قطاعات التعليم والصحة وتحسين شبكات الحماية الاجتماعية لتقليل مستوى تأثر الفئات الهشة بهذه الإصلاحات. على ضوء ما سبق، تتمثل أبرز الأولويات على صعيد السياسات فيما يلي:

- زيادة مستويات التنويع الاقتصادي

تبنت الدول العربية خلال العقود الماضية مجموعة من الإصلاحات التي تستهدف تنويع الهياكل الاقتصادية والانتاجية بما ساعد على تحقيق الدول العربية كمجموعة لتقدم نسبي على صعيد تنويع هياكل الإنتاج حيث تراوحت مساهمة قطاع النفط والصناعات الاستراتيجية بين (20-40 في المائة) من الناتج خلال العقود الخمسة الأخيرة. بيد أن تلك الدول لا زال يتعين عليها تكثيف الجهود الرامية إلى تنويع هياكل الاقتصادات الوطنية وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى، لاسيما قطاع الصناعة التحويلية الذي لا تزال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي محدودة عند مستوى 10.4 في المائة ذلك مقارنة بنحو 22 في المائة للمتوسط المسجل في الدول النامية والأسواق الناشئة، ونحو 16 في المائة للمتوسط العالمي. في هذا الصدد، تبدو أهمية مواصلة الإصلاحات الهادفة إلى تقوية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وما يستلزمه ذلك من تحسين بيانات الأعمال، والنهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتطوير القطاع المالي.

- التحول نحو اقتصادات المعرفة

في خضم التطورات التي يشهدها العالم حالياً في إطار الثورة الصناعية الرابعة تبدو الحاجة ملحة إلى تحول الاقتصادات العربية إلى اقتصادات المعرفة، حيث لا تزال مساهمة الدول العربية محدودة في هذا المجال. يوفر التحول نحو اقتصادات المعرفة فرص كبيرة لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل للعمالة الشابة المؤهلة في الدول العربية سواءً إذا تعلق الأمر بالقطاعات التقليدية مثل قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات التي يمكنها الاستفادة من التطور التقني المتسارع لدعم الإنتاجية والتنافسية، أو فيما يتعلق بالقطاعات التي ترتبط بالتقنيات الجديدة التي برزت في إطار الثورة الصناعية الرابعة.

بدأت الدول العربية مؤخراً تخطو خطوات على صعيد التحول إلى اقتصاد المعرفة والاستفادة من المكاسب التي توفرها الثورة الصناعية الرابعة. ففي مجال الذكاء الصناعي (Artificial Intelligence) تشير التقديرات إلى أن دول منطقة الشرق الأوسط (التي تتشكل أساساً من البلدان العربية إلى جانب عدد من البلدان الأخرى) سوف يمكنها تحقيق مكاسب اقتصادية تقدر بنحو 320 مليار دولار (11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) بالاستفادة من تقنيات الذكاء الصناعي عام 2030. سوف تتعاظم هذه المكاسب في عدد من الدول العربية، فعلى سبيل المثال، تقدر المكاسب بنحو 135 مليار دولار في المملكة العربية السعودية (12.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وفي الإمارات بنحو 96 مليار دولار (13.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وفي باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تقدر المكاسب بنحو 55 مليار (8.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) عام 2030. كما ستمتد المكاسب إلى باقي الدول العربية، حيث يُقدر استفادة مصر بنحو 43 مليار دولار (7.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) (22). يشار إلى أن هذه المكاسب تفترض بقاء مزيج السياسات الراهن المتبع في الدول العربية على وضعه الحالي. بالتالي يمكن أن تتجاوز المكاسب ذلك المستوى في حال ما إذا تبنت البلدان العربية استراتيجيات استباقية داعمة للتحول الاقتصادي الرقمي. الأمر ذاته ينطبق في سوق انترنت الأشياء (Internet of Things (IoT)، التي تعتبر من أهم التحولات التي برزت في غمار الثورة الصناعية التي يُمكن من خلالها إطلاق طاقات اقتصادية كبيرة في البلدان العربية. في هذا السياق، نتيج هذه التقنية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على سبيل المثال رفع وتيرة النمو الاقتصادي بنحو 11 في المائة خلال العقد المقبل (23).

²² PWC, (2018). "US\$320 billion by 2030? The potential impact of AI in the Middle East".

²³ AT Kearney, (2017). "IoT in GCC: Building Brighter, More Sustainable Future", available at: <https://info.atkearney.com/5/1068/uploads/iot-in-the-gcc-building-a-brighter--more-sustainable-future.pdf>

- دعم رأس المال البشري

يعد التفاوت في رأس المال البشري عبر البلدان – إلى جانب رأس المال العيني ونمو السكان – مسؤولاً بشكل كبير عن تفسير التباينات في مستوى النمو الاقتصادي⁽²⁴⁾. وقد طور البنك الدولي مؤشراً جديداً لقياس رأس المال البشري يستند إلى حساب الفجوة بين الواقع المعاش في بلد ما والحالة المثلى في مجال الصحة والتعليم. بعبارة أخرى، يُقدر هذا المؤشر مجمل المهارات والكفاءات والصحة البدنية والعقلية، مقارنة بالحالة المثلى، التي يُمكن لطفل ما أن يكون قد حصل عليها عند وصوله إلى سن الثامنة عشر بالنظر لمستوى أداء وكفاءة نظامي الصحة والتعليم في البلد الذي ينتمي إليه.

تصدر سنغافورة المؤشر المذكور، حيث جاءت الأولى من أصل 157 دولة تم ترتيبها، بينما تحتل أول دولة عربية، وهي البحرين، الترتيب 47 عالمياً، في حين تأتي معظم الدول العربية في مراتب متأخرة في هذا المؤشر. وتساعد نظرية رأس المال البشري، والتي ساهمت بشكل كبير في تجديد اقتصاديات التنمية، في فهم السبب الكامن وراء تباين معدلات النمو في دول لا تختلف كثيراً من حيث الموارد الطبيعية والبنى التحتية. وفي هذا الإطار، يجدر الإشارة إلى أن الدول العربية بحاجة إلى التركيز على دعم رأس المال البشري عبر توجيه المزيد من الاهتمام بمجالات التعليم والتكوين والبحث العلمي والصحة وتشجيع التميز⁽²⁵⁾.

- خفض معدلات البطالة

لا يزال تحدي خفض معدلات البطالة يأتي على رأس التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية حيث يُمثل معدل البطالة في الدول العربية البالغ نحو 10 في المائة وفق بيانات البنك الدولي ضعف معدل البطالة في العالم⁽²⁶⁾. فيما يمثل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً نحو 42 في المائة من مجمل العاطلين عن العمل في عام 2018، بينما تبلغ نسبة الإناث بين العاطلين عن العمل حوالي 30 في المائة وهو ما يفوق ضعف المعدلات العالمية. كما تتركز البطالة كذلك بين أوساط المتعلمين والداخلين الجدد إلى أسواق العمل في عدد كبير من الدول العربية. يستلزم خفض معدلات البطالة مجموعة من السياسات والتدخلات بما يشمل إحداث تحول شامل في هياكل الاقتصادات العربية، وزيادة مستويات ديناميكية أسواق العمل، وتقوية دور القطاع الخاص، ومبادرات وسياسات لدعم التكامل الإقليمي والعالمي.

- المزيد من الاهتمام بإصلاحات الاقتصاد الجزئي بهدف زيادة الإنتاجية والتنافسية

تحتاج الدول العربية إلى المزيد من الاهتمام بإصلاحات الاقتصاد الجزئي التي تشمل كافة السياسات التي تستهدف تقليل التشوهات الاقتصادية وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية سواء فيما يتعلق بإصلاحات أسواق العمل أو أسواق المنتجات. في هذا الإطار، تواجه أسواق العمل والمنتجات في عدد من الدول العربية تحديات نظراً إلى الحاجة إلى زيادة مستويات مرونة هذه الأسواق بهدف رفع الكفاءة الاقتصادية وزيادة مستويات الإنتاجية والتنافسية. يستدل على ذلك من الفجوة ما بين العالم العربي والدول الأخرى فيما يتعلق بمدى كفاءة أسواق العمل والمنتجات. فعلى سبيل المثال، تشير بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي إلى اتساع الفارق ما بين مستويات كفاءة أسواق العمل ما بين دول المنطقة العربية، ودول مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل كبير في عام 2018، في أربع مجالات رئيسية وهي 1. الابتكار و2. الاستعداد التقني، و3. التعليم والتدريب و4. كفاءة سوق العمل.

(24) N.G. Mankiw, D. Romer & D. N. Weil, "A Contribution to the Empirics of Economic Growth", The Quarterly Journal of Economics, May 1992.

²⁵ صندوق النقد العربي (2019). "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

(26) World Bank (2018). "World Development Indicators Database".

- تقوية حيز السياسات لرفع مرونة الاقتصادات العربية مقابل الصدمات الاقتصادية

يلاحظ التأثير القوي للتداعيات في البيئة الاقتصادية الدولية على مسارات النمو في الدول العربية، وهو ما يُستدل عليه من ارتفاع قيمة معامل الارتباط بين معدلي نمو الاقتصادات العربية والاقتصاد العالمي إلى نحو 0.84 خلال العقدين الماضيين، وهو ما يشير إلى ارتباط موجب قوي بين المتغيرين. إن تعزيز مستويات مرونة الاقتصادات العربية تجاه التقلبات الاقتصادية يستدعي إضافة إلى زيادة مستويات التنويع الاقتصادي، توجيه المزيد من الاهتمام بتقوية حيز السياسات بما يشمل ذلك من سياسات لتحقيق الانضباط المالي وضمان الاستدامة المالية، وزيادة مستويات مرونة نظم أسعار الصرف واستهداف التضخم في بعض البلدان وتعزيز مستويات الاحتياطات الخارجية التي شهدت تراجعاً في بعض الدول في الآونة الأخيرة.

- دعم جهود التكامل الإقليمي

خطت البلدان العربية خطوات مهمة على صعيد تحقيق التكامل الاقتصادي منذ إطلاق منطقة التجارة الحرة العربية التي تستهدف زيادة مستويات التجارة البينية السلعية وإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية للوصول إلى الاتحاد الجمركي العربي الذي سيتبعه التفاوض للوصول إلى السوق العربية المشتركة كدرجة أعمق من التكامل الاقتصادي العربي، ولن تنجح مجهودات تعزيز التجارة العربية البينية السلعية دون المضي جنباً إلى جنب في تحرير التجارة في الخدمات في المنطقة العربية وتعزيز التجارة البينية العربية في الخدمات.

مؤخراً حرصت البلدان العربية على إدماج التجارة في الخدمات ضمن مفاوضات تحرير التجارة البينية إدراكاً من الدول العربية للأهمية الاستراتيجية لتجارة الخدمات، وخطوة نحو تعميق مستوى التكامل الاقتصادي العربي في ظل مساهمة قطاع الخدمات بنحو 48 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، ونحو 54 في المائة من مستويات التشغيل. توجت هذه الجهود بإقرار الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية كاتفاقية مستقلة عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ خلال النصف الثاني من عام 2019. من شأن تفعيل العمل بهذه الاتفاقية زيادة مستويات التجارة البينية للدول العربية إلى المستويات المماثلة في التكتلات الاقتصادية الدولية الأخرى ودعم فرص النمو والتشغيل. كما يتطلب دعم التكامل الإقليمي أيضاً جهود موازية لحفز الاستثمارات وانتقالات رؤوس الأموال العربية البينية⁽²⁷⁾.

بعد الاستعراض الموجز لتوقعات النمو في المنطقة العربية، يعرض الجزء التالي التوقعات على صعيد النمو الاقتصادي في مجموعتي الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له.

²⁷ صندوق النقد العربي (2019). "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

أولاً: الدول العربية المصدرة للنفط

في **السعودية**، سجلت مستويات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 2.4 في المائة خلال عام 2018 مقابل انكماش بلغت نسبته 0.7 في المائة خلال عام 2017، حيث استفاد الاقتصاد السعودي خلال العام الماضي من عدد من العوامل التي تمثلت في ارتفاع الأسعار العالمية للنفط ومن النمو معتدل الوتيرة للأنشطة في القطاع غير النفطي.

من جانب آخر، ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المسجل خلال الربع الأول من عام 2019 إلى نحو 1.7 في المائة مقارنة مع 1.4 في المائة خلال الربع الأول من عام 2018. جاء هذا النمو مدفوعاً بشكل رئيس بالنمو المسجل في أنشطة القطاع غير النفطي التي نمت بنسبة 2.1 في المائة خلال تلك الفترة هو ما يماثل تقريباً معدل النمو المسجل في الربع الأول من عام 2018. كما سجل النمو في القطاع النفطي ارتفاعاً إلى 1 في المائة خلال الربع الأول مقابل 0.5 في المائة لمعدل النمو المسجل في نفس الفترة من عام 2018. تمثلت أسرع القطاعات نمواً في قطاعات النقل والتخزين والاتصالات، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال التي سجلت جميعها نمواً بنسبة فاقت 4 في المائة خلال تلك الفترة. في المجمل ساعدت السياسات الاقتصادية التي تتبناها المملكة إضافة إلى عوامل اقتصادية أخرى في ارتفاع نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 57.7 في المائة⁽²⁸⁾.

من المتوقع أن تستمر البرامج المتضمنة في "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" والإصلاحات المصاحبة لها في تحسين معدلات النمو الحقيقية للمملكة في المدى المتوسط، حيث تعمل الحكومة على تنفيذ عدد من الإصلاحات الاقتصادية بهدف تحفيز الاستثمار وتعزيز ثقة المستثمرين. ذلك بما يشمل برامج التخصيص والإنفاق الرأسمالي الموجه بناءً على المساهمة الاقتصادية وعلى المشاريع الحيوية، بالإضافة إلى حزم تحفيز القطاع الخاص، وتنمية قطاعات وأنشطة اقتصادية جديدة، فضلاً عن الدور الفاعل لصندوق الاستثمارات العامة في دفع التنمية الاقتصادية وحسن إدارة وتنمية أصول المملكة على المدى المتوسط والطويل ورفع مستويات الإنتاجية، وغيرها من المبادرات التي تهدف إلى تحقيق "رؤية المملكة

تم خفض تقديرات النمو لدول المجموعة خلال عام 2019 إلى نحو 2.2 في المائة في ظل التحديات التي تواجه النشاط الاقتصادي العالمي وما يصاحبها من تباطؤ في مستويات الطلب على النفط. في المقابل من المتوقع تحسن الأداء لاقتصادات دول المجموعة العام المقبل ليرتفع النمو إلى نحو 3.2 في المائة على خلفية التوقعات بعودة مسارات التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي العالمي. تتباين تقديرات النمو ما بين الدول المتضمنة في المجموعة.

فمن جهة، من المتوقع تواصل تحسن النمو الاقتصادي في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى نحو 2.1 في المائة في عام 2019 وإلى 2.7 في المائة في عام 2020 مدعوماً بالأساس بالنمو معتدل الوتيرة للقطاعات غير النفطية. من جهة أخرى، لا تزال معدلات النمو في الدول العربية النفطية الأخرى تتسم بالتذبذب في ظل الأوضاع الداخلية التي تشهدها، وانخفاض مستويات التنويع الاقتصادي، حيث يتوقع في هذا الإطار تسجيل دول المجموعة لمعدل نمو يقدر بنحو 2.7 في المائة في عام 2019، وارتفاعه إلى 5.0 في المائة العام المقبل.

أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

من المتوقع ارتفاع معدل نمو دول المجموعة إلى 2.1 في المائة العام الجاري مقابل نمو ضعيف الوتيرة بلغ 1.2 في المائة في عام 2018. من المرتقب تواصل تأثير ناتج القطاع النفطي بالأسعار الثابتة بانخفاض كميات الإنتاج خلال عام 2019 التزاماً باتفاق أوبك لتعديل كميات الإنتاج الذي سيستمر تطبيقه حتى شهر مارس من عام 2020. سيبقى النمو المسجل في بلدان المجموعة مدفوعاً بشكل رئيس بالنشاط المعتدل للقطاعات غير النفطية، وبالأثر الإيجابي للسياسات التي تنتهجها دول المجموعة لزيادة مستويات التنويع الاقتصادي، والدور الإيجابي للصناديق السيادية التي تعمل على تخفيف حدة تأثير اقتصادات بلدان المجموعة بالتقلبات الاقتصادية الدولية، علاوة على مواصلة هذه الدول لتنفيذ إصلاحات لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية عبر التحسين المتواصل لبيئات الأعمال، إضافة إلى التأثير الداعم للنمو من قبل كل من السياسيين النقدي والمالية.

التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي نبذة عن توقعات النمو الاقتصادي في دول المجموعة:

28 الهيئة العامة للإحصاء، مؤشرات الحسابات القومية، الربع الأول 2019.

القطاع النفطي من الزيادة المسجلة العام الماضي في مستويات الأسعار العالمية للنفط.

من المتوقع مواصلة النمو اتجاهه نحو الارتفاع خلال عامي 2019 و2020. فعلى مستوى القطاع النفطي من المتوقع زيادة ناتج القطاع على ضوء ارتفاع القدرة الإنتاجية والتصديرية من النفط إلى نحو 3.1 مليون برميل/ يوم عام 2019.

أما على مستوى القطاع غير النفطي، من المتوقع تزايد وتيرة النمو بما يعكس عدد كبير من المحفزات الاقتصادية سواء تلك المتعلقة بجانب السياسات الاقتصادية الكلية أو بيئة ومناخ الأعمال⁽³¹⁾.

في هذا الإطار من المتوقع حدوث تحسن في أنشطة قطاع الخدمات المالية والسياحة، وزيادة الاستثمارات بالمشروعات الاستراتيجية والبنية التحتية والقطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية المحفزة على النمو، بما يعكس تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل، والتحول نحو الاقتصاد المعرفي التنافسي عالي الإنتاجية القائم على البحوث والابتكارات، وتنفيذ المشروعات الخاصة بالتجهيز لمعرض "أكسبو العالمي 2020".

كما تم تفعيل "الاستراتيجية الوطنية للابتكار"، و"السياسة العليا في مجال العلوم والتقنية والابتكار" بما تتضمنه من مشروعات ومقدر استثماراتها بنحو 300 مليار درهم، وكذا "مئوية الإمارات 2071" كروية استراتيجية طويلة المدى لإعداد الدولة لمرحلة ما بعد النفط ودعم التنويع الاقتصادي، وتفعيل برنامجها للفضاء، وزيادة مستويات الاستفادة من التقنيات المتضمنة في الثورة الصناعية الرابعة وفي مقدمتها "الذكاء الاصطناعي".

على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، من المتوقع استفادة النشاط الاقتصادي من قيام العديد من الشركات العالمية بالاستثمار في السوق المحلية خاصة من أوروبا وشرق آسيا، الأمر الذي سوف يدعم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدولة التي من المتوقع أن تصل إلى نحو 14 مليار دولار عام 2020، مستفيدة من صدور قانون الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد والبيئة المواتية لمناخ الأعمال بالدولة.

إلى جانب كل ما سبق، تعمل بيئة الأعمال المواتية كعنصر جذب للاستثمارات والأعمال المحلية والدولية في ظل

العربية السعودية 2030"، وتحسين معدلات النمو الاقتصادي⁽²⁹⁾.

في هذا السياق، يُشار إلى عدد من محفزات النمو المتوقعة خلال أفق التوقع وذلك بما يشمل:

- سعي المملكة إلى تعزيز أصول صندوق الاستثمارات العامة إلى نحو 2 تريليون دولار من خلال بيع حصة الحكومة في بعض الشركات العامة، واستثمار 50 في المائة من أصول الصندوق في الخارج والاستفادة من عائد هذه الاستثمارات في دفع مشروعات التنويع الاقتصادي. ومؤخراً، أعلنت شركة أرامكو السعودية عن توقيع اتفاقية شراء أسهم للاستحواذ على حصة أغلبية تبلغ 70 في المائة في الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) من صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية، في صفقة بلغت قيمتها ما يعادل 69.1 مليار دولار أمريكي⁽³⁰⁾، وهو ما يتوقع أن يساعد على دعم أصول هذا الصندوق واستثماراته.
- التحول المسجل في موقف الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه تيسير السياسة النقدية وهو ما سيساعد على بقاء توجهات أسعار الفائدة في المملكة مواتية لدعم النمو الاقتصادي خلال عامي 2019 و2020.
- التوقعات بزيادة مستويات إنتاج المملكة من النفط الخام خلال العام الجاري لتعويض أي جوانب نقص وفق تطورات السوق النفطية لتوفر طاقة إنتاج إضافية لدى السعودية.
- الزيادة المتوقعة في إنتاج الغاز الطبيعي حيث تشير التقديرات إلى زيادة متوقعة في إنتاج الغاز بنحو الضعف خلال العقد الحالي.

بناء على ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد السعودي بمستويات تدور حول 2.0 في المائة خلال عام 2019، وارتفاع معدل النمو إلى ما يدور حول 2.5 في المائة عام 2020.

في الإمارات، سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بالأسعار الثابتة بلغ 1.7 في المائة في عام 2018، مقارنة بنحو 0.5 في المائة في عام 2017. جاء ارتفاع النمو على خلفية التحسن المسجل في الأنشطة غير النفطية مُستفيدة من تحسن مناخ الأعمال والبيئة الاستثمارية الجاذبة. كما استفاد

²⁹ وزارة المالية، السعودية، (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، سبتمبر.

³⁰ أرامكو السعودية (2019). "أرامكو السعودية توقع اتفاقية للاستحواذ على حصة الأغلبية البالغة 70 في المائة في "سابك" من صندوق الاستثمارات العامة"، مارس.

³¹ وزارة الاقتصاد، الإمارات، (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، سبتمبر.

الولايات المتحدة الأمريكية والصين واتفاق "أوبك+" لخفض إمدادات النفط من العوامل الرئيسية التي قد تؤثر بشكل غير مباشر على آفاق النمو في قطر. من حيث العوامل المحلية، من المتوقع أن يواصل القطاع غير النفطي زخم النمو مستفيداً من الأداء القوي لقطاعات الصناعة والبناء بما يتماشى مع استمرار الحكومة في تطوير البنية التحتية في إطار تنفيذ استراتيجية التنويع الاقتصادي ومن المرجح أن يواصل قطاع البناء والتشييد دعمه القوي للنمو.

بشكل عام، من المتوقع تحسن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عامي 2019 و2020، لينمو بنسبة تدور حول 2.8 في المائة في عامي 2019، و2020.

أما في **الكويت**، من المتوقع تأثر النمو الاقتصادي بالاتجاه العام لأسعار النفط الخام في أسواق النفط العالمية والتطورات المتعلقة بكميات الإنتاج، واستمرار نمو الإنفاق الرأسمالي، والتنفيذ المتوقع لمشاريع خطة التنمية خلال السنوات القادمة وفقاً لـ "رؤية الكويت الجديدة 2035"، إضافة إلى تسريع وتيرة الإصلاحات المالية والاقتصادية، والتطورات الجيوسياسية الإقليمية⁽³³⁾.

نظراً لارتفاع مساهمة القطاع الاستخراجي في هيكل القيمة المضافة بما يُقدر بنحو 42 في المائة من إجمالي الناتج المحلي⁽³⁴⁾، من المتوقع أن يتأثر الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2019 و2020 بالتطورات فيما يتعلق بمستويات الإنتاج النفطي، فيما ستتأثر معدلات نمو القطاع كذلك بالتوقعات بانخفاض أسعار النفط خلال عام 2019 واستقرارها في عام 2020.

رغم ذلك، من المتوقع استفادة ناتج القطاع لاسيما في عام 2020 من سعي الحكومة إلى تعزيز طاقات تكرير النفط من خلال دخول عدد من المشروعات في مجال إنتاج النفط وتكريره حيز الإنتاج خلال أفق التوقع، حيث تتضمن تلك المشاريع تشغيل "حقل الزور" لتكرير النفط باستثمارات تقدر بنحو 16 مليار دولار بطاقة إنتاجية تقدر بنحو 615 ألف برميل يومياً، ومشروع إنتاج "الوقود النظيف" باستثمارات 12 مليار دولار لتطوير طاقات تكرير النفط.

عليه، من المتوقع تسجيل الاقتصاد الكويتي لمعدل نمو يقدر بنحو 1.6 في المائة في عام 2019، وتحسن النمو العام المقبل إلى 2.5 في المائة.

المكانة التجارية للدولة والبنى اللوجستية وسن وتجديد القوانين والتشريعات التي تمهد المناخ والبيئة الملائمة لقطاع الأعمال لأداء دوره مما يزيد من قدرات الدولة التنافسية وتكريس مكانتها كأفضل الوجهات لأصحاب رؤوس الأموال، بما يساعد على جذب الاستثمارات وتنشيط السياحة وتطوير مختلف قدرتها وقطاعاتها الاقتصادية ومنها قوانين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي، ورهن الأموال المنقولة ضماناً للدين، والإفلاس، والتأجير التمويلي.

نُرجح كافة ما سبق في تحقيق دولة الإمارات لمراتب متقدمة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2019 الصادر عن البنك الدولي حيث جاءت في المركز 11 عالمياً، فيما حلت في المرتبة السابعة عالمياً في مؤشر "التنافسية الدولية" لعام 2018 الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية.

من جانب آخر، سيساعد استقرار الأوضاع المالية على تمكين الحكومة من مواصلة الإنفاق الحكومي الداعم للنمو والتنمية وزيادة مستويات كفاءته. كذلك، ستعزز مستويات السيولة المصرفية من قدرة البنوك على تقديم الائتمان ودعم الأنشطة الاقتصادية غير النفطية لتفعيل سياسة التنويع الاقتصادي لدعم وتعزيز مشاركته في التنمية خاصة في ظل بقاء توجهات أسعار الفائدة الأمريكية مُحفزة للنمو.

بناءً عليه، من المتوقع نمو الاقتصاد الإماراتي بنسبة 2.0 في المائة في عام 2019، وارتفاع معدل النمو إلى نحو 3 في المائة عام 2020 بما يعكس الأثر الاقتصادي الإيجابي المتوقع لاستضافة معرض "أكسبو العالمي 2020".

في **قطر**⁽³²⁾، سجل معدل النمو الاقتصادي انخفاضاً طفيفاً في عام 2018 إلى 1.4 في المائة مقارنة مع 1.6 في المائة في عام 2017، وجاء النمو مدفوعاً بشكل رئيس بوتيرة النمو المعتدلة المسجلة في القطاع غير النفطي على خلفية نشاط عدد من القطاعات الاقتصادية على رأسها قطاع التشييد والبناء، والزيادة في أسعار النفط العالمية.

سوف تتأثر التوقعات خلال عامي 2019 و2020، بمجموعة من العوامل العالمية والمحلية. حيث من المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي إيجابياً مدفوعاً ببقاء أسعار الطاقة عند مستويات مرتفعة نسبياً، واستقرار الطلب على الصادرات. في حين يعد التوتر المتعلق بالتجارة بين

³⁴ صندوق النقد العربي (2019). "قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

³² مصرف قطر المركزي، (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، سبتمبر.

³³ بنك الكويت المركزي، الكويت، (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، سبتمبر.

ساهم القطاع غير النفطي بالجزء الأهم من النمو الاقتصادي في ظل نمو أنشطة عدد من القطاعات غير النفطية، ومن بينها قطاع الإنشاءات الذي سجل نمواً ملحوظاً عام 2018. امتد أثر النشاط الإيجابي لقطاع الإنشاءات إلى قطاعات أخرى مما ساهم في تحريك نمو هذه القطاعات مثل العقارات والتمويل والتصنيع والتجارة.

من المتوقع وفق تقديرات وزارة المالية، ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى 2.3 في المائة في عام 2019 وإلى نحو 2.7 في المائة في عام 2020، مدفوعاً بشكل أساسي بوتيرة النمو المعتدلة التي يتوقع أن يُحافظ عليها القطاع غير النفطي الذي يتوقع أن ينمو بنسبة 2.8 في المائة في عام 2019، ترتفع إلى 3.2 في المائة في عام 2020⁽³⁷⁾.

من المتوقع أن يستمر نمو القطاع النفطي بنفس الوتيرة خلال العام الحالي بسبب توقيت ومراحل تنفيذ المشاريع النفطية الاستراتيجية التي من المتوقع استكمالها بعد عام 2019. تشمل أهم المشاريع الهيدروكربونية على مستوى المملكة ما يلي:

- العمل في مشروع تحديث مصفاة شركة نفط البحرين "بابكو"، الذي يُعد أكبر مشروع بنية تحتية بقيمة 4.2 مليار دولار أمريكي. من المتوقع أن تزيد المصفاة الجديدة من الطاقة الاستيعابية للمصفاة من 267 ألف برميل يومياً إلى حوالي 400 ألف برميل يومياً من الخام السعودي عند الانتهاء من المشروع بنهاية عام 2021.
- تفعيل مشروع خط الصهر السادس لإنتاج الألمنيوم بحلول منتصف عام 2019. حيث سيسهم الخط في زيادة إنتاج الألمنيوم من حوالي 540 ألف طن إلى حوالي 1.5 مليون طن سنوياً، مما سيجعل شركة ألبا أكبر مصهر للألمونيوم في العالم.
- إنجاز المرفأ العائم للغاز الطبيعي المسال التابع لشركة البحرين للغاز المسال. حيث وقعت البحرين اتفاقيات توريد مع أكثر من 25 شركة، ودولة لاستقبال وإعادة تسيل الغاز. ستصل طاقة المشروع إلى 800 مليون قدم مكعب يومياً مقارنة بالاستهلاك الحالي الإجمالي البالغ حوالي 1.5 مليار قدم مكعب في اليوم.

في عُمان، سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 2.4 في المائة خلال عام 2018 مقابل انكماش بلغت نسبته 0.8 في المائة في عام 2017 عاكساً الأثر الإيجابي لارتفاع الأسعار العالمية للنفط، وزيادة كميات الإنتاج في النصف الثاني من العام.

في المقابل، من المتوقع أن تتأثر وتيرة النمو الاقتصادي المسجلة خلال العام الجاري والمقبل بالتطورات المسجلة في كميات الإنتاج وفق اتفاق (أوبك+)، وكذلك بمستويات الأسعار العالمية التي من المتوقع أن تشهد تراجعاً خلال عام 2019 واستقراراً خلال عام 2020.

أما فيما يتعلق بالتطورات في القطاع غير النفطي فقد أظهر عدد من علامات التحسن في ظل ارتفاع عدد العمانيين العاملين في القطاع الخاص بنسبة 5 في المائة مع نهاية الربع الأول من عام 2019. إضافة إلى ارتفاع إنتاج الكهرباء خلال الثلاث شهور الأولى بنسبة 3.6 في المائة. واستمرار حركة الطيران في تحقيق نسب نمو مرتفعة نظراً لزيادة عدد الرحلات الدولية التي ستدعم مساهمة قطاع النقل في الاقتصاد العماني. كما شهدت الفنادق بدورها ارتفاعاً في إجمالي النزلاء حتى شهر أبريل من العام الجاري بنسبة تجاوزت 11 في المائة نظراً لتحسن مستويات الدخل من جهة، وارتفاع السياحة الوافدة من جهة أخرى. علاوة على ظهور العديد من النتائج الإيجابية لمخرجات "البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي"، وتحقيق المشاريع المنفذة لمقاييس ومعايير الأداء المنوط بها⁽³⁵⁾.

على الرغم من أن اتجاهات الأسعار العالمية للنفط، من المتوقع أن تؤثر على أوضاع الموازنة العامة للدولة، وعلى الموارد المخصصة لمواصلة تنفيذ برامج التنويع الاقتصادي، إلا أن ذلك يُمكن تعويضه من خلال التوجه نحو المزيد من إشراك القطاع الخاص في تنفيذ هذه المشروعات، ومن خلال الاقتراض من السوق المحلي والخارجي.

بناءً على ما سبق، من المتوقع تحقيق الاقتصاد العُماني لمعدل نمو يُقدر بنحو 2.0 في المائة خلال عام 2019، وارتفاعه إلى 2.5 في المائة عام 2020.

في البحرين، تُشير التقديرات إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى 1.8 في المائة في عام 2018 مقارنة مع 3.8 في المائة في عام 2017⁽³⁶⁾.

³⁷ وزارة المالية، البحرين، (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، سبتمبر.

³⁵ البنك المركزي العُماني، عُمان، (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، سبتمبر.

³⁶ صندوق النقد العربي (2019). "قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

المشاريع المخطط إقامتها في البحرين حوالي 22 فندقاً خلال الأربع سنوات القادمة. كما يجرى العمل على تطوير مركز معارض جديدة، إضافة إلى مجمعات تجارية جديدة، ومشاريع السياحة العلاجية.

كذلك تستعد هيئة تنظيم الاتصالات لإطلاق شبكة الجيل الخامس G5، ومشروع توسعة محطة "الدور 2" الذي يعتبر أضخم مشروعات الطاقة في المملكة. من المتوقع أن يتراوح حجم إنتاج المحطة حوالي 1500 ميغاوات.

يُشار إلى أن المشاريع التي يدعمها برنامج التنمية الخليجي تُسهم بشكل كبير في تطوير البنية التحتية الشاملة للمملكة، حيث ارتفعت القيمة الإجمالية التراكمية للمشروعات المطروحة للمناقصات بنسبة 22.2 في المائة في الربع الأول من عام 2019 لتصل إلى 5.9 مليار دولار أمريكي، فيما بلغت قيمة المشروعات التي بدأ العمل على تنفيذها حوالي 4.2 مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها 16.2 في المائة مقارنة بالربع الأول من عام 2018. كذلك وصل إجمالي المدفوعات للمشاريع المدرجة ضمن برنامج التنمية الخليجي إلى 2.3 مليار دولار بزيادة بلغت 48.2 في المائة على أساس سنوي.

ب) الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

من المتوقع تواصل تذبذب وتيرة النشاط الاقتصادي في دول المجموعة على ضوء تأثير بعضها بالأوضاع الداخلية التي تمر بها، إضافة إلى تأثير البعض الآخر بتباطؤ مستويات الطلب على النفط، فيما لا تزال الأنشطة غير النفطية متأثرة بعدد من العوامل من أبرزها الحاجة إلى دعم دور القطاع الخاص، ومساهمة الاقتصاديات وضرورة مواصلة المساعي لتطوير القطاع المالي، وتحسين بيئات الأعمال، وجذب الاستثمارات. وكلها عوامل ضرورية لتحقيق نمو مدفوع بقاعدة إنتاجية وتصديرية متنوعة.

على ضوء ما سبق، من المتوقع، ارتفاع نمو المجموعة إلى 2.7 في المائة في العام الجاري ونحو 5.0 في المائة العام المقبل. تحيط بتوقعات النمو لدول المجموعة خلال العامين الجاري والمقبل قدر كبير من عدم اليقين نظراً للأوضاع الداخلية في كل من ليبيا واليمن.

توقعات النمو على مستوى دول المجموعة

في الجزائر، سجل الاقتصاد الجزائري نمواً بحدود 1.5³⁸ في المائة في عام 2018 بما يعكس النمو في عدد من

- تنفيذ مشروع محطة "شركة غاز البحرين الوطنية" "بناغاز" الثالثة الذي تم استكماله في عام 2018 بقيمة 600 مليون دولار أمريكي. يعالج المصنع الغاز المصاحب من حقل البحرين بقدرة استيعابية بلغت 350 مليون قدم مكعب كما يستخلص السوائل (غاز البترول المسال والنفثا) ويعيد ضغط وحقن الغاز الفائض في الحقل.
- التعاون في مجال النفط والغاز بشأن مشاريع التنقيب لاستخراج النفط والغاز في القطاع البحري الشمالي بمساحة تقدر بحوالي 2800 كيلو متر مربع في إطار توقيع الشركة القابضة للنفط والغاز عقداً مع شركة "إيني الإيطالية" في يناير 2019.
- توقيع مذكرة تفاهم مع شركة "توتال الفرنسية" للتعاون في مجال تطوير فرص استكشاف النفط والغاز، وتبادل الخبرات.
- إنجاز مشروع توسعة "مطار البحرين الدولي" الذي دخل مراحله النهائية، حيث من المتوقع أن يتم افتتاح مبنى المسافرين الجديد خلال الربع الرابع من عام 2019.

من جانب آخر، سوف يستفيد الاقتصاد البحريني خلال تلك الفترة من توجهات السياسات الاقتصادية الكلية. فمن ناحية سيعمل الموقف التيسيري المتوقع للسياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز السيولة المصرفية، فيما سيساهم بدء فرض ضريبة القيمة المضافة في دعم الإيرادات الكلية في الموازنة العامة للدولة. كما ستساعد عدد من التدابير الأخرى المتبناة في سياق برنامج التوازن المالي على توفير موارد تمكن الحكومة من خفض العجز في الموازنة العامة للدولة بما يساهم في تمكين الحكومة من توجيه المزيد من الموارد العامة إلى الاستثمار في البنية التحتية لاسيما تلك المرتبطة بتنويع الهيكل الانتاجي والتصدير.

في ظل مساعي المملكة لتنويع مصادر الدخل والهيكل الاقتصادي، من المتوقع أن يساهم النمو التدريجي للقطاع غير النفطي خاصة في قطاع الصناعات التحويلية وقطاع البناء والتشييد، في دفع عجلة النمو بشكل عام خلال السنوات القادمة.

من المرجح أن تزداد مساهمة القطاع السياحي والترفيهي في اقتصاد البحرين ذلك بعد سعي المملكة إلى توجيه مشاريع البنية التحتية لتنمية القطاع السياحي، حيث بلغت كلفة هذه المشاريع أكثر من 13 مليار دولار. تشمل

³⁸ وزارة المالية، (2019). "مشروع قانون المالية".

دافعاً مهماً لنمو الاقتصاد إلى جانب تحسن الوضع الأمني، والاتفاقيات المبرمة مع بعض الدول لتمويل المشاريع المتعلقة بإعادة إعمار المناطق المحررة⁽⁴⁰⁾.

ساهم التحسن النسبي المسجل في الأوضاع الاقتصادية مؤخراً نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والاستقرار النسبي للأوضاع الداخلية في انخفاض نسبة الفقر متعدد الأبعاد في العراق من 6.8 في المائة في عام 2014 إلى 3.3 في المائة في عام 2018 بما يعكس نفاذ عدد أكبر من السكان لخدمات التعليم والصحة ومياه الشرب النقية⁽⁴¹⁾.

لا تزال آفاق النمو الاقتصادي متوقفة على قدرة الحكومة على حفز النشاط الاقتصادي ومواصلة جهود الإعمار. في هذا الصدد تبرز أهمية السياسات المالية الداعمة للنمو، وهو ما يستلزم مزيد من السعي نحو ضبط أوضاع المالية العامة وتوفير المزيد من الموارد للإنفاق الاستثماري حيث شهدت الموازنة العامة مؤخراً تزايداً ملموساً للنفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية وهو ما ينعكس على أداء القطاع غير النفطي. ففي حال استمرار التحديات الهيكلية التي تواجه الموازنة العامة للدولة من المتوقع أن يكون لمزامنة الإنفاق الجاري للإنفاق الرأسمالي أثراً غير مواتياً على النشاط الاقتصادي.

تتمثل أبرز الأولويات في هذا الصدد في وضع سقف للإنفاق الجاري في الموازنة العامة بداية من عام 2020، مع توجيه الإصلاحات باتجاه تعزيز قدرة إطار المالية العامة على دعم الإنفاق الرأسمالي المعزز للنمو، والتكيف مع التقلبات في أسعار النفط، ذلك من خلال احتواء الزيادة الكبيرة في أجور القطاع العام، وتوجيه المزيد من الإنفاق لتحسين الخدمات لدعم النشاط في القطاع غير النفطي، وتحسين إدارة المال العام⁽⁴²⁾.

تتضمن الأولويات الاستراتيجية الحالية للحكومة منح الأولوية لتنويع الاقتصاد، وتعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي الاحتوائي، الذي يخلق المزيد من فرص العمل. في هذا السياق، أعطت الحكومة أولوية لتحسين بيئة الأعمال التجارية والاستثمار، في إطار استراتيجية تنمية القطاع الخاص للفترة (2014-2030).

بناءً عليه، من المتوقع نمو الاقتصاد العراقي بمعدل يدور حول 3 في المائة في عام 2019، وارتفاعه إلى 6 في المائة في عام 2020 في ظل التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي.

القطاعات غير النفطية ومن بينها الزراعة بنسبة نمو تقارب 5.5 في المائة، والتشييد والبناء بنحو 5.6 في المائة والخدمات غير الحكومية بنسبة تقارب 2.8 في المائة⁽³⁹⁾.

لا تزال الأوضاع الاقتصادية الدولية لاسيما التطورات في أسواق النفط الدولية تؤثر على التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري في ظل التوقعات باستمرار العجز المزودج في الموازنة العامة للدولة وميزان المعاملات الجارية، وهو ما لا يزال يضغط بدوره على مستوى الاحتياطيات الدولية.

في إطار مواصلة الحدّ من الآثار السلبية للتقلبات الاقتصادية منذ سنة 2014 التي أثرت على أهمّ المتعاملين الاقتصاديين، سعت الدولة إلى مواصلة المحافظة على استدامة تمويل المالية العامة وموازنة الحسابات الخارجية، من خلال النموذج الجديد لنمو الاقتصاد الوطني، والمُصادق عليه من طرف الحكومة.

ركز البنك المركزي مؤخراً وبهدف دعم النمو الاقتصادي على تسهيل تمويل الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستثمار الإنتاجي من خلال سياسة التيسير الكمي التي بدأ في تطبيقها منذ عام 2017 لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة ودعم السيولة المحلية وقام من خلالها بتوفير موارد مالية للحكومة (تمويل غير تقليدي) تقدر بنحو 6556 مليار دينار تمثل 31 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وانتهى العمل بها في منتصف عام 2019 بقرار من السلطات العمومية.

قد يلجأ البنك المركزي خلال أفق التوقع إلى خفض سعر الخصم المستقر عند مستوى 3.75 في المائة منذ عام 2017 للمزيد من تيسير الأوضاع النقدية.

لا يزال تحقيق تقدم ملموس على صعيد التنويع الاقتصادي لبلوغ مستهدفات الحكومة يتوقف على توفير البيئة المواتية للنمو الاقتصادي، والداعمة لمناخ الأعمال وعلى توفر السيولة المصرفية وحفز مستويات الائتمان الممنوح.

بناءً على ما سبق، من المتوقع تسجيل الاقتصاد الجزائري لنمو يدور حول 2.6 في المائة و3.8 في المائة في عامي 2019 و2020.

في العراق، من المتوقع استعادة النمو الاقتصادي من ارتفاع الإنفاق على الخدمات والمشاريع الاستثمارية في البنية التحتية، إضافة إلى توقيع اتفاقيات التعاون الاقتصادي مع دول الجوار التي دخل بعضها حيز التنفيذ والتي ستشكل

⁴¹ البنك الدولي، (2019). "العراق: الآفاق الاقتصادية"، إبريل.

⁴² صندوق النقد الدولي، (2019). "فريق بعثة صندوق النقد الدولي تكمل مشاورات المادة الرابعة لعام 2019 بشأن العراق"، مايو.

³⁹ الجزائر، الديوان الوطني للإحصاءات

⁴⁰ البنك المركزي العراقي، العراق، (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، سبتمبر.

معظم الحقول النفطية إضافة إلى تفجير خط أنابيب مآرب، الذي يتم من خلاله نقل نحو ثلث الإنتاج النفطي، وهو ما أدى إضافة إلى التطورات التي تشهدها البلاد إلى شبه توقف للأنشطة النفطية.

أدى توقف إنتاج النفط المورد الاقتصادي الرئيسي إلى حدوث تعطل في إمدادات الكهرباء وتأثر السيولة المصرفية بما أثر سلباً على الأنشطة الاقتصادية في القطاع غير النفطي. وقد أدت تلك الأحداث إلى تأثر مستويات الإنفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، إضافة إلى شبه توقف للاستثمارات العامة والخاصة. نتج عن ذلك تحديات تتعلق بالأوضاع المعيشية والصحية للسكان في ظل ارتفاع مستويات الفقر وسوء التغذية.

كنتيجة لتلك التطورات انكمشت مستويات الناتج المحلي الإجمالي خلال غالبية السنوات المتضمنة بالفترة 2011 - 2018، لاسيما خلال الفترة (2015-2018) حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 22 في المائة سنوياً خلال تلك الفترة مقارنة مع معدل نمو موجب بلغ نحو 7.7 في المائة محقق خلال عام 2010 قبل تداعي الأحداث. وهو ما أسفر في مجمله عن ارتفاع ملموس لمعدلات البطالة من 16 في المائة في عام 2010 إلى 70 في المائة في عام 2017⁽⁴⁵⁾، لاسيما في ظل تعرض قطاعات الزراعة وصيد الأسماك التي يعمل بها أكثر من 54 في المائة من القوى العاملة بالمناطق الريفية لقيود شديدة جراء نقص مدخلات الإنتاج.

في هذا الصدد، تشير التقديرات إلى أن 40 في المائة من الأسر اليمنية فقدت مصدر الدخل الأساسي لها. أدت هذه التطورات الاقتصادية إلى تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة من 1309 دولاراً عام 2010 إلى 692 دولاراً عام 2018 بانخفاض نسبته 47 في المائة وفقاً لبيانات البنك الدولي.

نتج عن ذلك تحديات تتعلق بالأوضاع المعيشية والصحية للسكان في ظل ارتفاع مستويات الفقر وسوء التغذية حيث ارتفع عدد السكان تحت خط الفقر الدولي (3.2 دولار/يوم) إلى نحو ثلاثة أرباع السكان، وحاجة ما يزيد عن 80 في المائة إلى المساعدات الإنسانية، وتعرض 51 في المائة من السكان لخطر المجاعة، فيما يشير تحليل أوضاع الرفاه إلى زيادة معدل الفقر بين اليمنيين إلى ما بين 71 في المائة إلى

أما في **ليبيا**، ونظراً لكون الصادرات النفطية تساهم بما لا يقل عن 95 في المائة من إجمالي الصادرات، كما أن الإيرادات النفطية تساهم بتمويل 90 في المائة من إجمالي إيرادات الموازنة العامة، مما يجعلها، المحفز الرئيس للنمو الاقتصادي، يعتمد التنبؤ بمستويات النمو الاقتصادي بشكل كبير على التطورات في أسعار وإنتاج وصادرات النفط الخام، إضافة إلى التطورات الداخلية.

شهدت كميات إنتاج النفط في ليبيا زيادة ملحوظة خلال عام 2018 حيث ارتفعت كميات الإنتاج النفطي إلى ما يقرب من مليون برميل في اليوم، بما يمثل زيادة بنحو 26.9 في المائة مقارنة بالمستويات المسجلة عام 2017، وهو ما ساعد على دعم مستويات الناتج في القطاع النفطي خلال العام⁽⁴³⁾. رغم ارتفاع مستويات الإنتاج النفطي إلا أنها لا تزال أقل من المستويات المسجلة قبل عام 2011 البالغة 1.6 مليون برميل يومياً. تستهدف الهيئة الوطنية للنفط رفع مستوى الإنتاج إلى 2.1 مليون برميل في اليوم وهو ما يستلزم الاستقرار النسبي للأوضاع الداخلية.

بناءً عليه، من المتوقع ارتفاع نسبي لكميات الإنتاج النفطي خلال عامي 2019 و2020 وخاصة في ظل إعفاء ليبيا من الالتزام بالسقف المفروض على إنتاج النفط في إطار منظمة الأوبك وهو ما سيدعم مستويات النمو الاقتصادي.

قامت الحكومة ولأول مرة منذ عام 2011 بتبني حزمة من الإصلاحات الاقتصادية تمثلت في خفض مستويات دعم الوقود وإعادة العمل بتخصيص تحويلات للأسر بواقع 100 دولار للطفل في السنة، وكذلك رفع مستوى المخصصات المتاحة للفرد من النقد الأجنبي من 500 دولار إلى ألف دولار في السنة، وفرض ضريبة بواقع 183 في المائة على التعاملات بالنقد الأجنبي بما ساهم في تقليل مستويات الفارق في سعر الصرف ما بين السوقين الرسمي والموازي.

في **اليمن**، يشهد اليمن تحديات متعددة منذ عام 2011، أسفرت عن حدوث تداعيات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. يعتمد الاقتصاد اليمني بطبيعته وقبل تعرضه لتلك الأحداث، بشكل كبير على إنتاج النفط الذي يسهم بنحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي، و81 في المائة من إجمالي الصادرات، و73 في المائة من الإيرادات الحكومية قبل تأثره بالتطورات الحالية⁽⁴⁴⁾.

تشير التقديرات إلى أن قطاع النفط يعمل حالياً بمعدلات تقارب 10 في المائة من طاقته، في ظل توقف الإنتاج في

⁴⁵ صندوق النقد العربي، (2018). "قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

⁴³ OPEC, (2019). "Monthly Oil Market Report", Feb.

⁴⁴ صندوق النقد العربي، (2012). "قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

78 في المائة بينما كانت النساء الأكثر تضرراً مقارنة بالرجال⁽⁴⁶⁾.

من المتوقع أن يواصل الاقتصاد اليمني تسجيل انكماش في مستويات النشاط الاقتصادي عام 2019. من شأن عودة بعض الشركات النفطية إلى إنتاج النفط في مديرية حبان ومناطق أخرى من محافظة مأرب إلى تسجيل زيادة لكميات الإنتاج لتصل إلى ما يتراوح بين 10-12 ألف برميل يومياً.

فيما يتوقع تحسن نسبي طفيف لمستويات النشاط الاقتصادي العام المقبل حال التوصل إلى تفاهات داعمة للأوضاع الاقتصادية، وهو ما سيعمل على معاودة الإنتاج النفطي، ودعم مستويات الإنفاق الحكومي والاستهلاك وتدفع المنح الرسمية من دول الجوار للمساهمة في استعادة النشاط الاقتصادي.

3) الدول العربية المستوردة للنفط

تم خفض توقعات نمو مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط عن عام 2019 في إصدار سبتمبر من تقرير آفاق الاقتصاد العربي بما يعكس تأثير تباطؤ مستويات الطلب الخارجي الذي تعتمد عليه عدد من دول المجموعة كمحفز رئيس للنمو الاقتصادي، علاوة على تأثير التقلبات التي تعرضت لها بعض اقتصادات دول المجموعة نتيجة التغيرات المناخية واستمرار تأثير النمو في بعضها الآخر. بالأوضاع المحلية والإقليمية التي تشهدها دول الجوار. على الصعيد الإيجابي، استفاد عدد من بلدان المجموعة من تواصل تحسن النشاط الاقتصادي كنتيجة للإصلاحات الدافعة للنمو التي يتواصل تنفيذها في دول المجموعة في أفق ممتد حتى عام 2019 كان لها دوراً بارزاً في استعادة أوضاع الاستقرار الاقتصادي والقضاء على بعض الاختلالات الهيكلية التي كانت تمثل تحدياً أمام النمو الاقتصادي.

بذلك من المتوقع تحقيق دول المجموعة نمواً بحدود 3.6 في المائة في عام 2019 نزولاً من 3.8 في المائة في عام 2018، في حين من المرتقب معاودة دول المجموعة تسجيل معدل نمو مرتفع الوتيرة بحدود 4.0 في المائة في عام 2020.

توقعات النمو على مستوى دول المجموعة

في مصر، ينتهي الأفق الزمني لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي نفذته الحكومة بالتعاون مع

صندوق النقد الدولي والذي امتد خلال الفترة (2016 – 2019) بنهاية هذا العام، واشتمل على إصلاحات أساسية لحفز الاقتصاد، وتعزيز مناخ الأعمال، وتحقيق نمو متوازن يشمل كافة فئات المجتمع. تتضمن البرنامج ثلاثة محاور من سياسات الإصلاح تمثلت في 1. إصلاحات استعادة الاستقرار الاقتصادي من خلال معالجة الاختلالات الاقتصادية ومن أهمها ارتفاع عجز الموازنة العامة، ومعدلات التضخم، والعجز في ميزان المدفوعات، 2. إصلاحات هيكلية لدعم القطاعات الإنتاجية خاصة أنشطة الصناعة والتصدير والاستثمار، و3. إصلاحات لشبكات الأمان الاجتماعي لتوفير أكبر قدر من الحماية والرعاية اللائقة لجميع شرائح المجتمع وخاصة الطبقات الأقل دخلاً والأولى بالرعاية.

تم خلال الفترة المنصرمة من عام 2019 استكمال إصلاح دعم الوقود من خلال الوصول إلى مستوى استرداد التكلفة لمعظم منتجات الوقود وتنفيذ آلية التسعير التلقائي للوقود، وكلاهما يشكل عاملين لتشجيع المزيد من الكفاءة في استخدام الطاقة، وسيساعدان، مع الإصلاحات الداعمة للإيرادات، على خلق حيز مالي لزيادة الإنفاق في قطاعي الصحة والتعليم. كما تم خلال العام الجاري وفي إطار مواصلة السعي إلى تعزيز منظومة شبكة الحماية الاجتماعية الإعلان عن بدء تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل الذي ينفذ حالياً بشكل تجريبي في بعض المحافظات المصرية يعقب ذلك تنفيذه بشكل كامل خلال 15 عاماً من بدء التطبيق. تبلغ كلفة هذا البرنامج 120 مليار جنيه وبحيث تتحمل الدولة اشتراكات غير القادرين فيه ويعد النظام مسؤولاً عن علاج الأسرة بالكامل وبحيث يتم تحميل كل أسرة رسوم اشتراك في المنظومة تغطي جانباً من تكاليف العلاج.

يُشار إلى أن إجمالي الإنفاق على برامج الدعم والحماية الاجتماعية قد بلغ 1.3 تريليون دولار خلال السنوات الخمس الأخيرة وذلك بما يشمل العديد من البرامج التي تستهدف حماية الطبقات الهشة.

مع انتهاء البرنامج الحالي للإصلاح الاقتصادي من المتوقع أن تواصل الحكومة مساعي الإصلاح التي سوف تستهدف في هذه المرحلة مواصلة تحقيق الانضباط المالي وضمان الاستدامة المالية، وتحسين جاذبية مناخ الأعمال، وجذب الاستثمار، ودعم الإنتاجية والتنافسية الدولية، والتركيز على إصلاح قطاعي التعليم والصحة، وتقوية شبكات الحماية الاجتماعية.

⁴⁶ World Bank, (2017). "The Economics of Post Reconstruction in MENA, April.

الأنشطة غير الفلاحية تحسن ديناميكيته، مع تحقيق نمو قدره 3.6 في المائة عام 2019 و 3.9 في المائة في 2020. في **تونس**، من المتوقع أن يتأثر النشاط الاقتصادي بتأثير ضعف مستويات الطلب في منطقة الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأبرز لاسيما فيما يتعلق بالإنتاج الصناعي، فيما يتوقع أن يخفف النمو المسجل في نشاط القطاعين الزراعي والخدمي من تأثير تباطؤ النشاط الصناعي وأن يعمل جزئياً على دعم النمو الاقتصادي خلال عام 2019. كما يتوقع أن يُعزز النمو في قطاع السياحة وزيادة إنتاج الغاز من حقل "غاز نورة" في جنوب البلاد من توقعات النمو الاقتصادي لعام 2020.

يُشار إلى أن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي قد استكمل في شهر يونيو الماضي المراجعة الخامسة لبرنامج تونس الاقتصادي الذي يدعمه اتفاق "تسهيل الصندوق الممدد". وبمقتضى قرار المجلس، يُتاح لتونس صرف مبلغ يعادل (حوالي 245 مليون دولار أمريكي). وبذلك يصل مجموع المبالغ المنصرفة في إطار هذا التسهيل إلى حوالي 1.6 مليار دولار أمريكي، مما يحفز الشركاء الآخرين والأسواق الدولية على تقديم التمويل الضروري لتونس لدعم الإصلاحات الاقتصادية الجاري تنفيذها التي بدأت تؤتي ثمارها⁽⁴⁹⁾.

لا يزال تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي المتوازن اجتماعياً يمثل أولوية للحكومة في 2019، وهو ما يدعمه اتفاق "تسهيل الصندوق الممدد". وتهدف سياسات المالية العامة إلى تعبئة الإيرادات واحتواء الإنفاق الجاري لتخفيض عجز الميزانية، مع الحفاظ على الاستثمارات العامة وتقوية شبكة الأمان الاجتماعي لصالح الأسر ذات الدخل المنخفض. وتركز السياسة النقدية على كبح التضخم، فيما سيساعد الاحتفاظ بمرونة سعر الصرف على تقليص عجز الحساب الجاري وتحسين الاحتياطيات الدولية. تتضمن الإصلاحات الهيكلية بموجب الاتفاق إجراءات لتحسين مناخ الأعمال، وتوسيع فرص الحصول على التمويل، ودعم مستويات الحوكمة⁽⁵⁰⁾.

في **السودان**، انعكست التطورات السياسية التي تشهدها البلاد على الأوضاع الاقتصادية خلال عام 2019 بما يعد استمراراً للظروف الاقتصادية التي تشهدها البلاد منذ عام 2018 الناتجة عن ارتفاع مستويات العجز في الموازنة وعجز ميزان المدفوعات وأزمات السيولة المحلية وهو ما أسفر في مجمله عن ضعف النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بلغ 5.3 في المائة في العام المالي 2018/2017 مقارنة مع 4.2 في المائة في العام المالي 2017/2016. ساهم الارتفاع الملموس لكل من أنشطة الصادرات السلعية والخدمية والاستثمارات في دعم النمو الاقتصادي حيث سجل نموّاً بلغت نسبته 32.2 في المائة و 15.7 في المائة على التوالي⁽⁴⁷⁾.

على ضوء ما سبق، من المتوقع استمرار تحقيق الاقتصاد المصري لمعدلات نمو مرتفعة نسبياً تدور حول مستوى 5.5 في المائة خلال عامي 2019 و 2020.

في **المغرب**، تُشير التقديرات الأولية إلى انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي إلى 2.8 في المائة في عام 2019 مقابل 3.0 في المائة للنمو المحقق عام 2018، وتباطؤ مستويات الاستهلاك النهائي للأسر وللإستثمار والصادرات.

تركز الحكومة المغربية منذ عام 2012 على تبني إصلاحات تستهدف تجاوز الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية لخفض العجز في الموازنة العامة للدولة، ودعم أوضاع ميزان المدفوعات تم في إطارها اتخاذ العديد من التدابير التي نجحت بشكل كبير في التقليل من حدة هذه الاختلالات.

تتجلى العوامل الرئيسة التي من المتوقع أن تؤثر بشكل كبير على مستويات النمو الاقتصادي على المدى المتوسط في نمو الطلب الخارجي، المرتبط بدوره بأفاق النشاط لدى أبرز الدول الشريكة، التي سوف تتأثر بعدد من العوامل المرتبطة بتصاعد الحرب التجارية وتزايد النزاعات السياسية والجيوسياسية. كما تعتبر مخاطر ارتفاع سعر النفط من العوامل الخارجية التي من الممكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي. على المستوى المحلي، يعتبر تطور الناتج الزراعي، الذي يبقى معتمداً على الظروف المناخية، من العوامل التي من المتوقع أن تؤثر على النمو الاقتصادي.

في هذا السياق، واستناداً إلى توقعات بنك المغرب⁽⁴⁸⁾ في يونيو 2019، من المرتقب أن يتباطأ النمو إلى 2.8 في المائة عام 2019 قبل أن يتسارع إلى 4.0 في المائة عام 2020. كما يُنتظر أن تنخفض القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 3.8 في المائة خلال عام 2019، قبل أن ترتفع بنسبة 6.0 في المائة خلال عام 2020، بناء على فرضية تحقيق موسم فلاحى معتاد. بالموازاة مع ذلك، يرجح أن تواصل

49 صندوق النقد الدولي، (2019). "المجلس التنفيذي يستكمل المراجعة الخامسة بمقتضى اتفاق "تسهيل الصندوق الممدد" مع تونس، يونيو. صندوق النقد الدولي، (2019) المرجع السابق ذكره.

47 وزارة المالية، مصر، (2018)، "التقرير المالي الشهري"، ديسمبر.
48 بنك المغرب، المغرب، (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، سبتمبر.

المائة⁽⁵³⁾. يتأثر الأداء الاقتصادي بشكل أساسي باستمرار تداعيات التجاذبات السياسية الإقليمية والمحلية على الحركة الاقتصادية في البلاد وعلى القطاع العقاري والنشاط الاستثماري بشكل خاص.

يأتي على رأس الأولويات الاقتصادية ضرورة الإسراع في تنفيذ مقررات "مؤتمر سيدر" وما تضمنه من إصلاحات على الصعيد الاقتصادي والمالي والقطاعي من أجل رفع النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، وضبط أوضاع المالية العامة للسنوات المقبلة. ستسعى حكومة الوحدة الوطنية الجديدة إلى تحسين الإدارة المالية، وجذب التمويل اللازم لتنفيذ عدد من الإصلاحات الضرورية لدعم النمو الاقتصادي إضافة إلى برامج التحفيز الاقتصادي التي يتبناها مصرف لبنان. كذلك يأتي تخفيف عبء المديونية العامة التي بلغت نحو 152 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على رأس الأولويات الاقتصادية خلال أفق التوقع.

بهدف توفير الموارد اللازمة لحفز النمو، تسعى الحكومة في المرحلة الراهنة إلى جذب أموال المانحين لاسيما فيما يتعلق بالدول المانحة من مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدعم خططها لتطوير البنية التحتية الضخمة، بما في ذلك برنامج استثمار بقيمة 16 مليار دولار. من جهة أخرى، ستعمل الحكومة على تطوير القطاع النفطي وذلك بعد استكمال العمل على تهيئة الإطار التنظيمي والضريبي الحاكم لهذا القطاع بهدف الاستفادة من الحقول النفطية المتواجدة في البحر الأبيض المتوسط.

سيمثل تشكيل حكومة جديدة، وتحسن النسبي للأوضاع في سورية، وتدفقات أموال دعم المانحين الإقليميين والدوليين أهم العناصر التي من شأنها دعم النمو الاقتصادي في لبنان حيث ستساعد على دعم مستويات ثقة الشركات والمستهلكين، وارتفاع مستوى الصادرات مع إعادة فتح بعض طرق التجارة.

بناءً على ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد اللبناني بما يتراوح حول 1.3 في المائة عام 2019.

في **فلسطين**⁽⁵⁴⁾، من أهم التطورات التي من المتوقع أن تؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في عامي 2019 و2020، تراجع المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية وما يترتب عليها من تراجع في الإنفاق الحكومي، واستمرار الخلاف مع الجانب الإسرائيلي بشأن تحويل أموال المقاصة الضريبية بشكل كامل للحكومة الفلسطينية، وما له من تداعيات سلبية على الإنفاق

الأجنبية وهو ما أضعف في مجمله مستويات الاستهلاك والاستثمار وبالتالي توقعات بانكماش الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019. سوف تخفف بعض التطورات المواتية من تأثير هذا الانكماش خلال عام 2019 وذلك بما يشمل استمرار تصدير نفط جنوب السودان، وما ينتج عن ذلك من تدفق رسوم عبور النفط إلى الموازنة العامة للدولة، وارتفاع احتياطي النقد الأجنبي وتأثير ذلك على تخفيف الضغوط على الأسعار المحلية، إضافة إلى استمرار صادرات الذهب عبر القنوات الرسمية ما أثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات⁽⁵¹⁾.

فيما يتوقع تحسن أوضاع النمو الاقتصادي اعتباراً من عام 2020 فصاعداً، على فرض انتقال سلس للسلطة ووجود دعم من المجتمع الدولي وتبني الحكومة برنامجاً للإصلاح الاقتصادي ينجح في القضاء على المعوقات الأساسية للنمو الاقتصادي.

أما في **الأردن**⁽⁵²⁾، شهد الاقتصاد الوطني تحسناً طفيفاً في أدائه إذ نما بنسبة 2.0 في المائة خلال الربع الأول عام 2019 بالمقارنة مع نمو نسبته 1.9 في المائة خلال نفس الفترة من العام الماضي، ذلك على الرغم من استمرار حالة عدم اليقين التي تشهدها المنطقة التي أثرت سلباً على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة.

من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي خلال عام 2019 تحسناً في أدائه مع استقرار الأوضاع في المنطقة، التي أسفرت عن إعادة فتح وتفعيل المعابر الحدودية البرية مع العراق وسوريا من خلال توقيع اتفاقيات تجارية واستثمارية ثنائية، مما سينشط التجارة البينية خاصة مع العراق.

سيساهم برنامج الإصلاح الاقتصادي، الجاري تنفيذه مع صندوق النقد الدولي، في التخفيف من المخاطر التي يعاني منها الاقتصاد الكلي، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام خلال الفترة القادمة. هذا إلى جانب الالتزام بتنفيذ أولويات عمل الحكومة للقادمين ضمن برنامج أوسع للإصلاح على مدى الخمس سنوات القادمة سوف يساهم في جني مزيداً من ثمار هذه الإصلاحات على المدى المتوسط. عليه، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الوطني تحسناً في أدائه خلال عام 2019 ليسجل نمواً نسبته 2.2 في المائة، وأن يواصل التحسن ليصل إلى 2.4 في المائة في عام 2020.

في **لبنان**، شهد عام 2018 ضعف وتيرة النشاط الاقتصادي بما انعكس على معظم القطاعات الاقتصادية حيث لم يتجاوز معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة مستوى 2 في

⁵³ مصرف لبنان، (2019)، لبنان. "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

⁵⁴ مؤسسة النقد الفلسطينية، فلسطين (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، سبتمبر.

⁵¹ البنك المركزي السوداني، السودان، (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، سبتمبر.

⁵² البنك المركزي الأردني، الأردن، (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، سبتمبر.

الأخيرة. مع ذلك، فإن تواصل تنفيذ الأنشطة المتضمنة في إطار منطقة التجارة الحرة ومحطة تحلية المياه وشبكات الطرق من المتوقع أن يستمر في دعم الطلب المحلي خلال أفق التوقع. من المتوقع أن تسهم عمليات إعادة التصدير بدور كبير في تنشيط النمو الاقتصادي وخاصة بعد تنفيذ مشاريع البنية التحتية الداعمة للتصدير التي تم استكمالها مؤخراً بما يشمل زيادة طاقة الموانئ وتقوية السكك الحديدية. من جانب آخر سوف يدعم النمو المتوقع لأثيوبيا من الطلب الخارجي على قطاع الخدمات في جيبوتي ولاسيما الطيران في ضوء سعي الحكومة إلى تعزيز أسطول الطيران الوطني وهو ما يتوقع أن يسهم في زيادة صادرات الخدمات خلال عامي 2019 و2020. ومع ذلك، فإن الزيادة المتوقعة في نشاط التصدير لن تعوض الانخفاض المتوقع في التكوين الرأسمالي، وهو ما يفسر تباطؤ توقعات النمو الاقتصادي خلال العام الجاري والمقبل.

في **القمّر**، يواجه الاقتصاد بعدد من التحديات من بينها التداعيات الناتجة عن الإعصار الذي تعرضت له البلاد الذي أدى إلى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية، وتضرر النشاط الزراعي مع أضرار لحقت بنحو 63 في المائة من المحاصيل الغذائية، و35 في المائة من المحاصيل النقدية. كما أثر كذلك على النشاط في عدد من القطاعات الرئيسية الأخرى من بينها الخدمات وهو ما سوف ينعكس على آفاق النمو المُحقق خلال أفق التوقع.

على افتراض الظروف المناخية المواتية في عام 2020، فإن الارتفاع في النمو الاقتصادي في ذلك العام سيكون مدفوعاً بانتعاش في الزراعة (لا سيما في المحاصيل النقدية الموجهة نحو التصدير) وتحسينات في البنية التحتية، نتيجة لخطط الحكومة للتوسع في شبكة الطرق والكهرباء. فيما لا تزال بيئة الأعمال تواجه بعدد من القيود وخاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى تطوير القطاع المالي والقدرة على تعزيز مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر لدفع مقومات النمو الاقتصادي.

الحكومي، ومصادرة المزيد من الأراضي والتوسع في النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية وعدم السماح باستغلال الموارد المحلية في المناطق (ج)، واستمرار حالة الحصار والإغلاقات الجزئية للمعابر التجارية والتوترات السياسية في قطاع غزة.

في ضوء ما سبق، يتوقع تباطؤ النمو الحقيقي من 0.9 في المائة خلال عام 2018، إلى 0.5 في المائة خلال عام 2019. في عام 2020، يتوقع تعافي النشاط الاقتصادي بشكل بسيط ليصل النمو إلى 1.0 في المائة.

في **موريتانيا**، نتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً يقدر بنحو 6.7 في المائة خلال عام 2019 مقارنة بنحو 2.9 في المائة في عام 2018. سوف يستمر النمو في الاعتماد على النشاط في مجالات التعدين والبناء والزراعة والخدمات والاقتصاد. كما يتوقع أن تستفيد الزراعة من الجهود المتزايدة التي تبذلها الحكومة لتطوير القطاع كجزء من جهود التنويع الاقتصادي.

مكن الانتعاش الملاحظ مؤخراً لأسعار خام الحديد الذي يعتبر السلعة التصديرية الرئيسية للبلاد حيث تشكل ثلث إجمالي الصادرات من استعادة مسار النمو المتسارع الذي شهدته البلاد في فترة الطفرة المعدنية، ويتوقع تواصل تحسن الأسعار مما سينعكس إيجاباً على نشاط المؤسسة الوطنية للمعادن التي من المتوقع أن تحقق زيادة في معدل النمو يقدر بنحو 16.4 في المائة في عام 2019 وهو ما يعتبر عودة قوية للقطاع بعد التراجع الكبير المُسجل سنة 2018 بنسبة 9.3 في المائة. كما سيساعد الانتعاش في قطاع السياحة، خاصة في المناطق الشمالية الشرقية من البلد، على تعزيز النمو الاقتصادي. في المقابل من المتوقع تسارع وتيرة النمو العام المقبل إلى نحو 5 في المائة في ظل التحسن المتوقع للطلب العالمي وتأثيره المحفز للنشاط الاقتصادي.

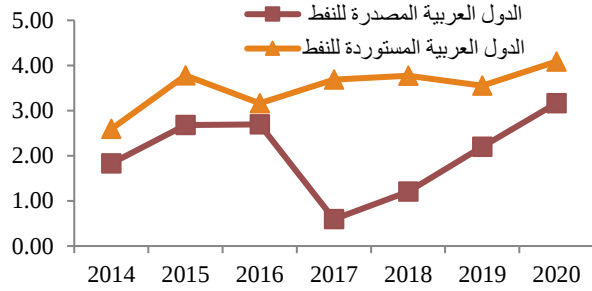
في **الصومال**، من المرجح أن يستمر التعافي الاقتصادي، مع استمرار التوسع في قطاعات الاتصالات والبناء والخدمات، وهو ما يتوقع على ضوءه تسجيل معدل نمو بحدود 3.5 في المائة خلال أفق التوقع. سوف تدعم تدفقات الاستثمار المتوقعة خلال الفترة وتحويلات العاملين بالخارج من توسع النشاط الاقتصادي وستدعم النمو في قطاعات التجارة والاتصالات. فيما لا تزال الحاجة إلى تعزيز الاستثمارات للإنفاق على البنية الأساسية من أهم التحديات التي تواجه النمو المطرد للاقتصاد الصومالي الذي هو بحاجة إلى عمليات إعادة تأهيل البنية الأساسية بما يدعم النمو في القطاع الخاص.

أما في **جيبوتي** من المتوقع ارتفاع النمو إلى 4.8 في المائة في عام 2019 وإلى 4.5 في المائة في عام 2020 وهو ما يُعزى إلى التراجع الكبير للاستثمار العام في البنية التحتية، التي كانت داعمة للنشاط الاقتصادي السريع في السنوات

شكل رقم (2): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2019 و2020

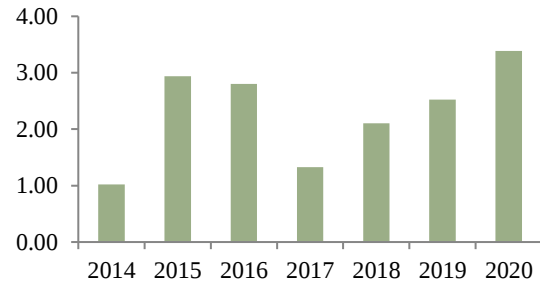
النمو الاقتصادي

وتداعياته على معدل نمو الناتج في كل من مجموعتي الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له
معدل النمو: مجموعات الدول العربية (في المائة)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي.

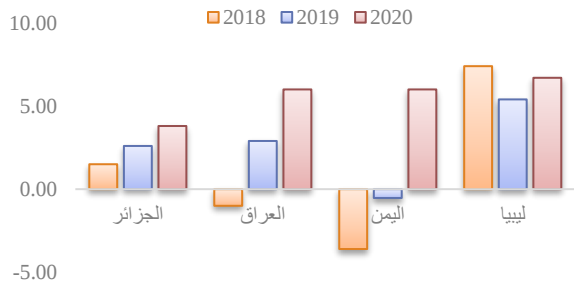
تم خفض توقعات النمو للدول العربية لعام 2019 بما يعكس
تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي ..
معدل نمو الدول العربية (في المائة)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي.

فيما يتوقع استمرار تذبذب النشاط الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط
الأخرى بفعل الأوضاع الداخلية وانخفاض مستويات التنويع الاقتصادي

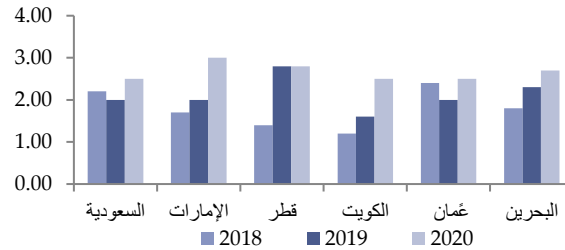
معدل النمو: الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط (في المائة)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي ومصادر وطنية.

من المتوقع تأثر القطاع النفطي في دول مجلس التعاون
بانخفاض كميات الإنتاج النفطي، فيما سيواصل القطاع غير
النفطي دعمه لمستويات الناتج

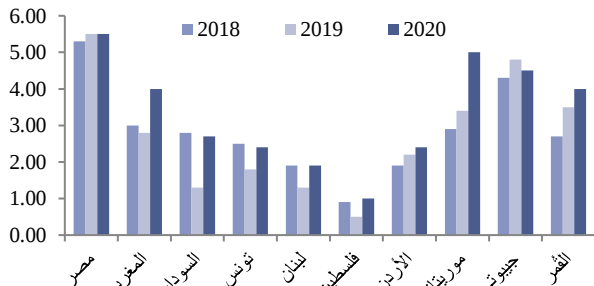
معدل النمو: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (في المائة)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي.

ويتوقع أن يجد معدل نمو المجموعة دعماً بفعل النشاط الاقتصادي القوي
في عدد من الدول

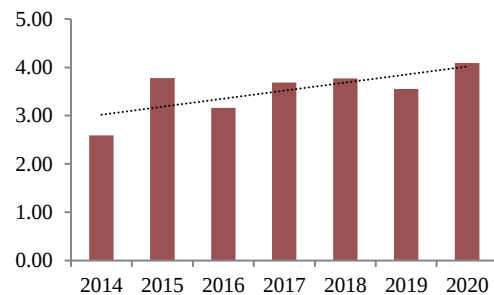
معدل النمو المتوقع: الدول العربية المستوردة للنفط (في المائة)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي.

تم خفض توقعات النمو للدول المستوردة للنفط نتيجة تباطؤ
الطلب الخارجي، فيما لا يزال النمو مدعوماً بالأثر الإيجابي
للإصلاحات الاقتصادية

معدل النمو: الدول العربية المستوردة للنفط (في المائة)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي.

ثانياً: تحديث توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2019 و2020

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

ارتفع المستوى العام للأسعار خلال الشهور الأولى من عام 2019، على ضوء الزيادة في أسعار كل من التبغ، والتعليم، والمواد الغذائية، والأثاث، والنقل، والصحة والمطاعم، والملابس. فيما يخص التوقعات لعامي 2019 و2020، من المتوقع أن تتأثر بعدد من العوامل على المستويين الداخلي والخارجي. على المستوى الداخلي، يتوقع تأثر معدل التضخم بسلسلة الإصلاحات المالية والاقتصادية وخاصة إجراءات تصحيح أسعار الطاقة، وضريبة القيمة المضافة المتبناة في بعض الدول العربية من جهة، والمبادرات والتدابير التعويضية، في سياق اتجاه بعض الدول إلى الحد من عبء ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة على المواطنين من جهة أخرى. كما سيباثر المستوى العام للأسعار بتغيرات الظروف المناخية في بعض الدول العربية، وأثرها على حجم المعروض من السلع الغذائية في السوق المحلي، إضافة إلى إجراءات رفع الرسوم الجمركية في بعض الدول العربية على السلع الواردة من الخارج. على مستوى العوامل الخارجية المؤثرة على مستويات التضخم، فيتمثل أهم تلك العوامل في كل من ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والمواد الخام والسلع الاستراتيجية مثل القمح، إضافة إلى التغيرات التي يشهدها سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

في ضوء التطورات سائلة الذكر، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 6.7 في المائة خلال عام 2019. أما بالنسبة لعام 2020 فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 6.5 في المائة.

حساب المواطن في السعودية، واتجاه بعض حكومات هذه الدول إلى منح موظفي القطاع العام بدلات لغلاء المعيشة.

كمحصلة للتطورات سائلة الذكر، يتوقع انخفاض المستوى العام للأسعار في دول المجموعة بنسبة 0.5 في المائة في عام 2019، وارتفاعه بنسبة 1.7 في المائة عام 2020.

التطورات على مستوى دول المجموعة

في السعودية، سجل المستوى العام للأسعار تراجعاً خلال شهر يوليو 2019 بنسبة 1.3 في المائة مقارنة بالشهر المماثل من عام 2018⁽⁵⁵⁾ كنتيجة أساسية للتراجع الذي سجلته أسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، والترفيه والثقافة، والاتصالات. بينما شهدت مجموعات الأغذية والمشروبات، والمطاعم والفنادق، والتعليم، والصحة، والنقل، والملابس، والتبغ ارتفاعاً.

يُعزى ذلك لتأثر معدلات التضخم بالملكة بعدة عوامل في كل من جانبي العرض والطلب، بالإضافة إلى سلسلة الإصلاحات المالية والاقتصادية والمبادرات التعويضية، والتي كان من أهمها: تطبيق إجراءات تصحيح أسعار الطاقة، وضريبة القيمة المضافة، وعودة بدلات موظفي القطاع العام، وتطبيق حساب المواطن، وصرف بدل غلاء المعيشة للقطاع العام وتطبيقه من بعض الجهات في القطاع الخاص.

هذا، وسوف يستمر تأثر معدل التضخم بإصلاحات أسعار الطاقة والإيرادات غير النفطية خلال السنوات القليلة

الدول العربية المصدرة للنفط

يتوقع انخفاض معدل التضخم في هذه المجموعة من الدول خلال عام 2019 ليبلغ نحو 1.0 في المائة مقابل 2.8 في المائة خلال عام 2018. من المتوقع أن يأتي ذلك كمحصلة لتراجع المستوى العام للأسعار في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة 0.5 في المائة. في حين من المتوقع ارتفاع معدل التضخم في الدول المصدرة الأخرى للنفط إلى حوالي 5.1 في المائة عام 2019. أما بالنسبة لعام 2020، يتوقع ارتفاع معدل التضخم في مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط إلى 2.6 في المائة.

فيما يلي عرض للتطورات المتوقعة على مستوى المجموعات الفرعية المتضمنة.

أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سجلت الأشهر الأولى من عام 2019 ارتفاع مستويات أسعار كل من التبغ، والأغذية، والمشروبات، والملابس، والمفروشات، والمطاعم. ستتأثر اتجاهات الأسعار خلال عامي 2019 و2020 بقيام بعض دول المجموعة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وضريبة السلع الانتقائية، وأثر التقلبات في أسعار النفط العالمية على كلفة مجموعة النقل.

إضافة إلى تأثير الإصلاحات المالية والاقتصادية التي قامت بتطبيقها بعض دول المجموعة، وكذا المبادرات التعويضية الممنوحة في بعض هذه البلدان لتمكين المواطنين من مواجهة ارتفاع المستوى العام للأسعار مثل

55 الهيئة العامة للإحصاء، السعودية، (2018)، "الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، ديسمبر.

المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2019 حوالي 1.5 في المائة. وبالنسبة لعام 2020 فيتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 1.0 في المائة.

في **الكويت**، ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بنسبة 0.8 في المائة خلال مايو 2019 مقارنة بالشهر المماثل من عام 2018. كنتيجة لارتفاع أسعار كل من الأغذية والمشروبات، والملابس، وخدمات السكن، والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة، والاتصالات. هذا بينما تراجع أسعار كل من مجموعة الصحة، والنقل. واستقرت أسعار كل من مجموعة التبغ، والتعليم، وخدمات الترفيه والثقافة، والمطاعم والفنادق. يرجع ذلك للتطورات الخاصة بكل من الأسعار العالمية للسلع، ومعدلات الإنفاق الجاري المحلي، إضافة إلى إعادة تسعير بعض السلع والخدمات الحكومية مثل الكهرباء والماء، وتراجع إيجارات السكن.

كمحصلة للتطورات السابقة، يتوقع أن يصل معدل التضخم خلال عام 2019 إلى حوالي 1.2 في المائة. وعلى صعيد عام 2020، من المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 1.8 في المائة.

في **البحرين**، ارتفعت معدلات التضخم في المملكة منذ بداية 2019 مدفوعة إلى حد ما بفرض ضريبة القيمة المضافة، وبلغت نسبة الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك للفترة من يناير حتى أبريل من عام 2019 حوالي 1.1 في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام 2018. كانت القوة النسبية للدولار الأمريكي مصحوبة بانخفاض معدل النمو والتطبيق التدريجي لضريبة القيمة المضافة، قد حلا دون تصاعد معدلات التضخم بشكل كبير.

من المتوقع أن يدور معدل التضخم نحو مستوى 2.2 في المائة خلال عام 2019 و2.5 في المائة في عام 2020.

في **عمان**، ارتفع معدل التضخم حتى أبريل 2019 بحوالي 0.31 في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام 2018، حيث ارتفعت أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 1.3 في المائة. كما ارتفع مستوى أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بحوالي 0.2 في المائة عن مستواها المسجل خلال نفس الفترة من عام 2018. في المقابل، ساهمت مجموعة النقل في الحد من ارتفاع المؤشر العام، حيث شهدت أسعار المجموعة انخفاضاً بلغ حوالي 0.6 في المائة، ذلك تزامناً مع انخفاض مستوى أسعار النفط في الربع الأول من عام 2019. كذلك، انخفضت مستويات أسعار كلاً من مجموعة الاتصالات ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسب متفاوتة.

القادمة، بالإضافة إلى تمديد صرف بدل غلاء المعيشة للقطاع العام واتباع بعض الجهات في القطاع الخاص للأمر الملكي.

كمحصلة للتطورات سائلة الذكر، من المتوقع خلال عام 2019 تراجع المستوى العام للأسعار في السعودية بنحو 1.0 في المائة، أما بالنسبة لعام 2020 فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 1.6 في المائة.

في **الإمارات**، بحكم ربط سعر صرف الدرهم بالدولار الأمريكي، فإن زيادة أسعار الواردات تعكس التغيرات في معدلات التضخم في الأسواق الخارجية والتغير في قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى. على هذا الأساس انخفضت أسعار السلع القابلة للتداول (Tradable) التي تمثل حوالي 34 في المائة من إجمالي سلة المستهلك بنسبة 0.6 بالمائة على أساس سنوي حتى نهاية شهر مارس 2019. أما بالنسبة للسلع والخدمات غير القابلة للتداول (Non-Tradable) التي تمثل نحو 66 في المائة من الإجمالي، فقد تراجعت أسعارها بما يعكس انخفاض أسعار المساكن والمواصلات بنسبة تدور حول 6.0 في المائة. جاء ذلك انعكاساً للتراجع الذي شهدته أسعار إيجارات المساكن، وتحرير أسعار الطاقة وانعكاساته على تكاليف النقل. من جهة أخرى، ساهم ارتفاع قيمة الدولار مقابل عملات الشركاء التجاريين في خفض المستوى العام للأسعار.

في ضوء التطورات المذكورة، من المتوقع أن ينخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بنسبة 1.2 في المائة خلال عام 2019. بينما يتوقع خلال عام 2020، ارتفاعه إلى حوالي 2.0 بالمائة.

في **قطر**، سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين تراجعاً بلغت نسبته 0.7 في المائة خلال شهر مايو 2019 مقارنة بالشهر المماثل من عام 2018⁽⁵⁶⁾. جاء ذلك كنتيجة لتراجع أسعار كل من مجموعة الاتصالات، والترفيه والثقافة، والسكن والمياه والكهرباء والغاز، والغذاء والمشروبات. هذا في حين ارتفعت أسعار كل من التبغ، والتعليم، والأثاث، والأجهزة المنزلية، والنقل، والملابس والأحذية، والصحة، والمطاعم والفنادق.

في ظل التطورات السابقة، يتوقع أن يظل معدل التضخم عند مستويات منخفضة خلال عام 2019، كنتيجة أساسية لتراجع إيجارات المساكن. أما بالنسبة لعام 2020، فسيؤثر المستوى العام للأسعار بتطبيق ضريبة القيمة المضافة. كما ستتأثر مستويات التضخم بالتقلبات في أسعار النفط العالمية وأثرها على أسعار مجموعة النقل. في ضوء ذلك، من

⁵⁶ جهاز التخطيط والإحصاء، قطر، (2018)، "الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، مايو.

والأثاث والمفروشات، والصحة، والنقل والاتصالات، والتعليم والثقافة والترفيه.

هذا ويتوقع أن تبقى مستويات الأسعار مستقرة بشكل عام. إلا أن أسعار المواد الغذائية الزراعية قد تتذبذب نتيجة الظروف المناخية التي عرفتها البلاد. كما سيتأثر المستوى العام للأسعار بالتطورات التي تمر بها دول الجوار وتدفق السلع من هذه الدول إلى الأسواق الجزائرية بأسعار مخفضة، الأمر الذي يؤثر على مستوى أسعارها في الأسواق المحلية.

إضافة إلى ما تقدم، ستتأثر الأسعار المحلية نتيجة لتغير أسعار المواد المستوردة التي ترتبط بتذبذب سعر صرف اليورو والدولار، باعتبارهما العملة الرئيسيتين في المعاملات التجارية الخارجية للجزائر.

في ضوء ذلك، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2019 حوالي 4.5 بالمائة. وفيما يخص عام 2020، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 3.9 بالمائة.

في العراق، انخفض المستوى العام للأسعار بنسبة 0.8 في المائة خلال شهر مايو 2019 مقارنة بشهر مايو 2018⁽⁵⁸⁾، كمحصلة لتراجع أسعار التبغ، والملابس، ومجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، والتجهيزات والمعدات المنزلية، والنقل، والاتصالات. بينما زادت أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والصحة، والتعليم، والثقافة والترفيه، والمطاعم والفنادق. يرجع ذلك لتأثر اتجاهات الأسعار المحلية في العراق بالتطورات الإقليمية في دول الجوار، وحالة الركود التي يعاني منها الاقتصاد العراقي حالياً، إلى جانب التطورات الحاصلة في أسعار السلع الأساسية المستوردة.

فيما يخص التوقعات خلال عام 2019، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 1.5 في المائة خلال عام 2019، وحوالي 1.7 في المائة خلال عام 2020.

أما في ليبيا، تواصل الاتجاه التنازلي في معدل التضخم السنوي خلال عام 2019، الذي بدأ منذ شهر سبتمبر 2018، ذلك بعد الاتجاه التصاعدي الذي سلكه من قبل. فقد بلغت نسبة التغير في الرقم القياسي للأسعار خلال شهري يناير وفبراير 2019، مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، نحو -4.8 في المائة و-1.6 بالمائة على الترتيب. كنتيجة لانخفاض أسعار كل من المواد الغذائية والتبغ، والأثاث، والنقل والمواصلات والاتصالات، والتعليم والثقافة. بينما زادت أسعار كل من الملابس، والسكن ومستلزماته، والعناية الصحية. ويعود هذا التراجع في معدل التضخم السنوي وخاصة في الأشهر الأخيرة إلى

إضافة إلى ما سبق، هناك عدة عوامل للزيادة الطفيفة في مستوى الأسعار في السلطنة خلال الربع الأول من عام 2019، حيث لازالت مستويات النمو المحققة دون المستوى المطلوب لسد فجوة الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس انحسار الضغوط التضخمية الناتجة عن انخفاض مستوى الطلب الكلي في السلطنة. سوف يؤدي بدء العمل بفرض ضريبة انتقائية منذ شهر يونيو الماضي إلى ارتفاع أسعار بعض السلع. جدير بالذكر أن ارتفاع مستوى الدولار الأمريكي مقابل أبرز العملات منذ بداية العام من العوامل التي حدثت من حدوث ارتفاعات كبيرة في مستويات الأسعار خلال الربع الأول من عام 2019، كما ساهم ذلك أيضاً في التقليل من الضغوط التضخمية على مستوى واردات السلطنة.

بالنسبة لتوقعات مستويات التضخم خلال عامي 2019 و2020، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 1.4 بالمائة خلال عام 2019. أما بخصوص عام 2020 فيتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 1.9 بالمائة.

ب) الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

تأثر معدل التضخم خلال الشهور الأولى من عام 2019، بالزيادة التي شهدتها أسعار كل من المواد الغذائية، والملابس، ومجموعة السكن، والمياه والكهرباء، والغاز، والأثاث، والنقل والاتصالات.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2019 و2020، من المتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار في بعض دول المجموعة باستمرار التحديات التي تواجه التوازنات الخارجية في ظل محدودية الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية والإجراءات الخاصة ببرامج الإصلاح الاقتصادي، والطلب المتزايد على المنتجات النفطية.

كما ستتأثر معدلات التضخم بدول المجموعة بالظروف المناخية وأثرها على مستويات المعروض من السلع الغذائية في الأسواق المحلية. نتيجة لهذه التطورات يتوقع أن يبلغ معدل التضخم 5.1 في المائة عام 2019، وانخفاضه بشكل طفيف العام المقبل إلى 5 في المائة.

على ضوء ما سبق، يعرض الجزء التالي توقعات اتجاهات المستوى العام للأسعار في دول المجموعة.

في الجزائر، ارتفع معدل التضخم المسجل بشهر ابريل 2019 مقارنة بالشهر المماثل من عام 2018 ليصل إلى حوالي 2.3 بالمائة⁽⁵⁷⁾. كنتيجة لزيادة أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والملابس والأحذية، والسكن،

⁵⁸ البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي.

⁵⁷ الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر، ديسمبر (2018)، مؤشر أسعار الاستهلاك.

المائة في عام 2019، وانخفاضه إلى نحو 12.5 في المائة في 2020.

على ضوء ما سبق، يعرض الجزء التالي توقعات اتجاهات المستوى العام للأسعار في دول المجموعة.

في **مصر**، تراجع معدل التضخم السنوي خلال يونيو 2019 ليصل إلى حوالي 9.4 في المائة مقارنة بنحو 14.1 بالمائة مسجل خلال مايو 2019، ليسجل أدنى معدل له منذ أكثر من ثلاثة أعوام.

قررت لجنة السياسة النقدية الإبقاء على أسعار العائد الأساسية للبنك المركزي دون تغيير، خلال اجتماعها في يوليو 2019، بهدف تحقيق معدل تضخم قدره حوالي 9.0 بالمائة (بهامش ± 3 بالمائة) خلال الربع الرابع لعام 2019 إضافة إلى هدف تحقيق استقرار في الأسعار على المدى المتوسط (61).

في ضوء التطورات المذكورة، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 13.5 في المائة خلال عام 2019، بينما يتوقع خلال عام 2020، تحقيق معدل تضخم قدره 12.0 في المائة.

في **تونس**، ارتفع معدل التضخم السنوي خلال شهر يونيو 2019 ليلعب نحو 6.8 بالمائة مقارنة بالشهر المماثل من عام 2018. جاء ذلك نتيجة لارتفاع أسعار كل من الأغذية والمشروبات، والنقل، والملابس والأحذية، والسكن والطاقة المنزلية، والأثاث، والصحة، والترفيه، والتعليم، والمطاعم.

بالنسبة للتوقعات خلال عام 2019، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 6.7 بالمائة. كما يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 6.0 في المائة خلال عام 2020.

بالنسبة **للمغرب**، بلغ معدل التضخم خلال شهر يونيو 2019 حوالي 0.2 بالمائة مقارنة مع 0.3 بالمائة لشهر يونيو من العام السابق (62). جاء ذلك نتيجة لارتفاع أسعار الملابس والأحذية، والسكن والماء والكهرباء والغاز، والأثاث، والصحة، والتعليم، والنقل، والمواصلات، والترفيه، والمطاعم.

إضافة إلى ذلك، سجل مؤشر التضخم الأساسي خلال شهر مايو 2019 ارتفاعاً بلغ نحو 1.2 في المائة مقارنة مع شهر مايو 2018.

الإجراءات التي تم اتخاذها في سبتمبر من عام 2018 في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي التي كان من أهمها تخفيف القيود وتسهيل الإجراءات على عمليات شراء النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية عن طريق المصارف التجارية مباشرة، بما أدى بدوره إلى تراجع كبير في متوسط سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية في السوق الموازي من نحو 6.05 دينار لكل دولار في شهر سبتمبر 2018 إلى نحو 4.25 دينار لكل دولار في شهر فبراير 2019 (59).

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2019 و2020، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 15 في المائة خلال عام 2019، و18 في المائة خلال عام 2020 (60).

في **اليمن**، ارتفعت معدلات التضخم نتيجة الطلب المتزايد على المشتقات البترولية وارتفاع أسعاره في السوق المحلية، إضافة إلى التدني الشديد في تدفقات موارد النقد الأجنبي من الخارج نتيجة تعثر الصادرات وتعطل السياحة والاستثمارات الأجنبية، واستمرار عجز ميزان المدفوعات ومحدودية الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي، وانخفاض التحويلات النقدية للعاملين في الخارج نتيجة الإجراءات الجديدة التي اتخذتها بعض الدول مثل فرض رسوم إضافية على العمالة الوافدة ومرافقيهم.

في ضوء تلك التطورات يتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2019 نحو 23 في المائة، وبالنسبة لعام 2020، فيتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 21 في المائة.

2. الدول العربية المستوردة للنفط

شهدت الشهور الأولى من عام 2019 ارتفاع المستوى العام للأسعار في عدد من بلدان المجموعة نتيجة زيادة أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والنقل، والتبغ، والصحة، والتعليم، والملابس، والأثاث.

فيما يخص التوقعات لعامي 2019 و2020، يتوقع تواصل تأثر معدلات التضخم بالإجراءات التي اتخذتها دول المجموعة فيما يتعلق بضبط أوضاع المالية العامة، وتطبيق آلية التسعير التلقائي للمنتجات البترولية، وبالتطورات في الأسعار العالمية للنفط والمواد الخام، إضافة إلى العوامل المتعلقة بجانب العرض الخاص بعدد من سلع المنتجات الغذائية، والأوضاع الداخلية الاستثنائية التي شهدتها بعض دول المجموعة مثل السودان. بناءً عليه، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 15.2 في

61 البنك المركزي المصري، مصر، (2019). تقرير التضخم، يونيو.

62 المندوبية السامية للتخطيط، المغرب، مايو 2019.

59 مصرف ليبيا المركزي، (2019). "تقرير الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم"، فبراير 2019.

60 في تطورات تداعيات الظروف الداخلية التي تمر بها البلاد في الشهور الأخيرة.

مسجل خلال شهر مايو 2019⁽⁶⁶⁾. جاء ذلك كمحصلة لارتفاع أسعار كل من الأغذية والمشروبات، والسكن والمياه والكهرباء والغاز، والملابس والأحذية، والتجهيزات والمعدات المنزلية، والمطاعم والفنادق، والتعليم، والترويج والثقافة، والتبغ، والاتصالات، والنقل، والصحة.

هذا، ومن المتوقع تأثر مستويات الأسعار بعدد من العوامل المحلية والخارجية. فعلى المستوى المحلي، يتوقع بقاء معدلات التضخم عند مستويات مرتفعة نتيجة لاستمرار عجز الموازنة العامة للدولة، وإزالة قيود الاستيراد، وانخفاض إنتاج سلع الصادرات الرئيسية (الذهب والبترو)، وارتفاع تكلفة النقل في السودان، وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية، واستمرار عجز الميزان التجاري والحساب الجاري وبالتالي تراجع الاحتياطيات من العملات القابلة للتحويل.

أما العوامل الخارجية فتتمثل في كل من الارتفاع في الأسعار العالمية للسلع الاستراتيجية مثل القمح والوقود والمواد الخام، وتذبذب أسعار السلع الأولية في الأسواق العالمية، وموقف الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة، إضافة إلى الإصلاحات الضريبية والمالية المتخذة في بعض دول الشركاء التجاريين (ضريبة القيمة المضافة)⁽⁶⁷⁾.

فيما يخص التوقعات لعامي 2019 و2020، يتوقع أن يبلغ التضخم حوالي 55.0 بالمائة في عام 2019، ونحو 40 في المائة خلال عام 2020.

في **موريتانيا**، زاد المستوى العام للأسعار بحوالي 1.8 في المائة خلال شهر يونيو 2019 مقارنة بالشهر المماثل من عام 2018⁽⁶⁸⁾. يُعزى ذلك إلى الزيادة المسجلة في أسعار كل من المواد الغذائية، والملابس، والنقل، والصحة، والترفيه والثقافة، والمطاعم، والتعليم. بينما تراجع أسعار كل من مجموعة السكن والمياه والغاز والكهرباء والمحروقات، والتبغ.

في ضوء ذلك، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.7 في المائة خلال عام 2019. أما بالنسبة لعام 2020، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 2.6 بالمائة.

في **فلسطين**، تشير تنبؤات سلطة النقد الفلسطينية إلى عودة معدلات التضخم في السوق الفلسطيني إلى الارتفاع مجدداً خلال عامي 2019 و2020، بنحو 0.9 في المائة، 1.2

في هذا السياق، يرجح أن يتراجع التضخم إلى 0.6 في المائة في 2019، بعد أن سجل تسارعاً في 2018 بلغ حوالي 1.9 في المائة. بالنسبة لعام 2020 يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 1.2 في المائة.

جاء ذلك في ضوء التطورات الخاصة بالأسعار العالمية للنفط وتوقعات سعر الصرف الحقيقي، التي تتأثر بدورها بآفاق سعر اليورو وتطور عملات الدول الناشئة التي تعرضت في الآونة الأخيرة لضغوط قوية. هذا إضافة إلى عوامل العرض الخاصة بالمنتجات الغذائية التي تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على أسعار المنتجات الغذائية التي تتميز بتقلب أسعارها.

في **الأردن**، سجل معدل التضخم خلال السبعة شهور الأولي من العام الحالي ارتفاعاً بلغت نسبته نحو 0.5 بالمائة مقابل ارتفاع قدره 4.5 في المائة لنفس الفترة من العام السابق، وذلك في ضوء تلاشي أثر إجراءات الضبط المالي التي تم اتخاذها في بداية عام 2018، وتراجع أسعار النفط العالمية. من المتوقع أن يستقر معدل التضخم عند 2.0 بالمائة خلال عام 2019، ويرتفع خلال عام 2020 ليسجل 2.5 في المائة⁽⁶³⁾.

أما في **لبنان**، سجل معدل التضخم ارتفاعاً بلغ نحو 3.5 في المائة خلال مايو 2019 مقارنة بنفس الشهر من عام 2018⁽⁶⁴⁾. جاء ذلك نتيجة لارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والملابس، والمسكن والغاز والمياه والكهرباء، والأثاث، والنقل، والثقافة والترفيه، والتعليم، والمطاعم. بينما انخفضت أسعار كل من الصحة، والاتصالات.

هذا وترتبط اتجاهات الأسعار المحلية خلال عامي 2019 و2020 بصورة مباشرة بالإجراءات الجديدة المتخذة في مجال رفع الرسوم الجمركية بنسبة قدرها 2 بالمائة على عدد من السلع المستوردة. إضافة إلى أن أسعار النفط سيبقى لها التأثير الرئيس في زيادة أسعار السلع الاستهلاكية في المدى المنظور، ذلك إلى أن يتمكن لبنان من استخراج النفط في السنوات القليلة المقبلة⁽⁶⁵⁾.

بالنسبة لتوقعات التضخم خلال عام 2019، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 3.5 في المائة خلال عام 2019.

في **السودان**، بلغ معدل التضخم السنوي خلال شهر يونيو 2019 حوالي 47.8 في المائة مقارنة مع نحو 45 بالمائة

⁶³ البنك المركزي الأردني، (2019) الأردن. استبيان تقرير "آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

⁶⁴ إدارة الإحصاء المركزي، لبنان، (2019)، الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، مايو.

⁶⁵ وزارة الاقتصاد والتجارة، لبنان، (2019). استبيان تقرير "آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار العاشر"، سبتمبر.

في **جيبوتي**، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2019 حوالي 1.8 في المائة. أما بالنسبة لعام 2020، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 2.0 بالمائة.

في **الصومال**، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 3.0 في المائة خلال عام 2019. فيما يتعلق بعام 2020 يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.5 في المائة.

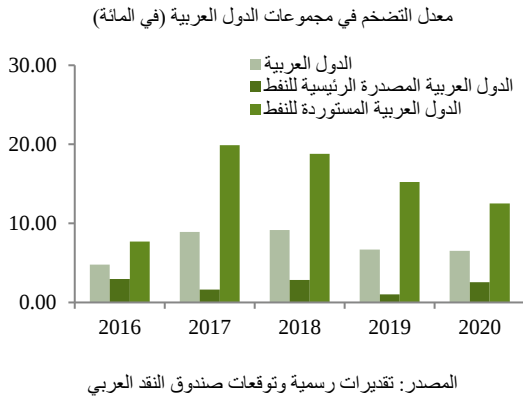
في **القُمر**، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.8 في المائة خلال عام 2019. بينما يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.0 في المائة خلال عام 2020.

في المائة على الترتيب، مقارنة بانكماش محدود بواقع 0.2 في المائة في 2018. وتأتي هذه التنبؤات في ظل التوقعات بارتفاع تكلفة الواردات وأسعار الغذاء العالمية اللذان يعتبران المحددين الأساسيين للتضخم في فلسطين.

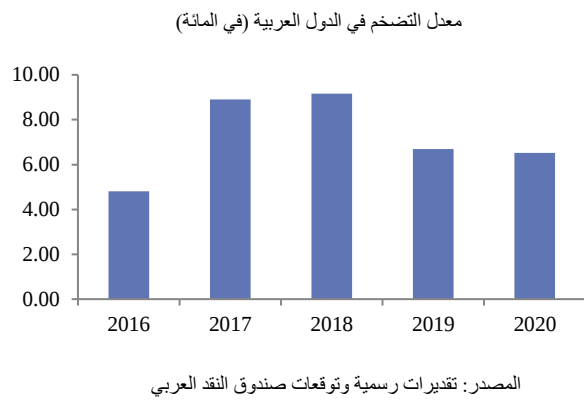
بخصوص المخاطر المُحيطة بمعدل التضخم، فترتبط بشكل أساسي بالتغيرات التي تطرأ على كل من الأسعار العالمية (خاصة الغذاء والمحروقات)، بالإضافة إلى التغيرات في معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين لفلسطين.

شكل رقم (3): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2019 و2020 اتجاهات تطور الأسعار المحلية

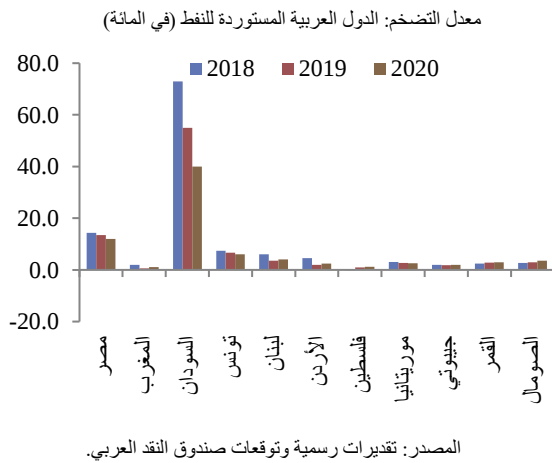
بفعل تراجع التضخم في مجموعتي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول المستوردة للنفط



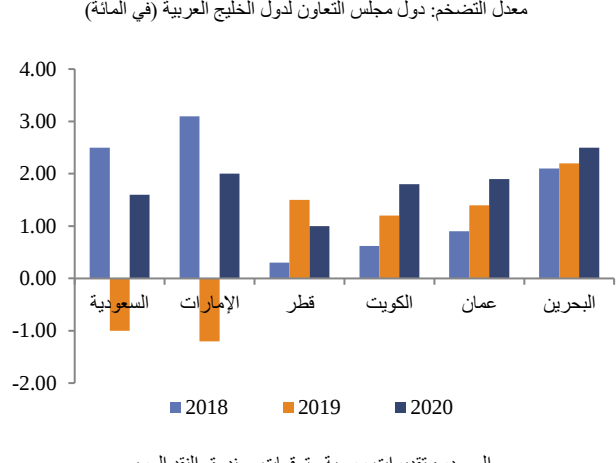
من المتوقع تراجع الضغوط التضخمية في الدول العربية خلال عامي 2019 و2020



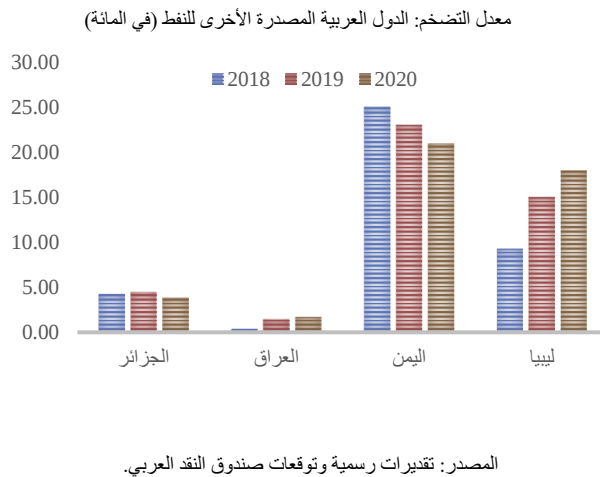
كما يتوقع الانحسار التدريجي للضغوط التضخمية في بعض البلدان المستوردة للنفط خلال أفق التوقع مقارنة بالسنوات السابقة



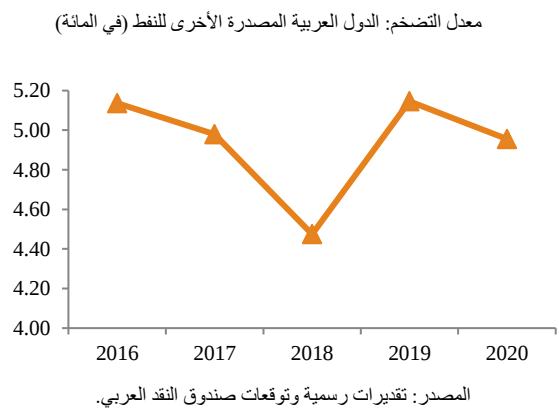
حيث من المتوقع بقاء التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عند مستويات منخفضة تقل عن 2 في المائة خلال أفق التوقع في معظم البلدان



مع تباين لاتجاهات التضخم في عدد من دول المجموعة



في حين يتوقع ارتفاع الضغوط التضخمية في الدول العربية المصدرة الأخرى للنفط عام 2019 وانحسارها تدريجياً عام 2020



ثالثاً: الملاحق الإحصائية

اتجاهات النمو الاقتصادي في الدول العربية (2013-2020)

معدل النمو بالأسعار الثابتة								
*2020	*2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
2.5	2.0	2.4	-0.7	1.7	4.1	3.6	2.7	السعودية
3.0	2.0	1.7	0.5	2.6	3.8	3.1	4.3	الإمارات
2.8	2.8	1.4	1.6	2.2	3.6	4.0	3.4	قطر
2.5	1.6	1.2	-3.5	2.9	0.6	0.5	1.1	الكويت
2.5	2.0	2.4	-0.8	2.0	5.7	2.9	3.9	عُمان
		1						
2.7	2.3	.8	3.8	3.5	2.9	4.4	5.4	البحرين
2.7	2.1	1.2	-0.3	2.1	3.7	3.2	3.1	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
3.8	2.6	1.5	1.4	3.2	3.7	3.8	2.8	الجزائر
6.0	2.9	-1.0	-3.8	13.8	2.6	2.3	7.6	العراق
6.0	-0.5	-3.6	-11.6	-17.9	-32.7	-0.2	4.8	اليمن
6.7	5.4	7.4	55.0	-8.4	-11.7	-74.4	-52.0	ليبيا
5.0	2.7	0.4	3.8	4.6	-0.8	-10.3	-5.3	الدول النفطية الرئيسة بخلاف دول مجلس التعاون
3.2	2.2	1.2	0.6	2.7	2.7	1.8	2.4	الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط ⁽¹⁾
5.5	5.5	5.3	4.2	4.4	4.4	2.2	2.1	مصر
4.0	2.8	3.0	4.2	1.1	4.5	2.7	4.5	المغرب
2.7	1.3	2.8	4.7	4.8	4.9	3.6	4.4	السودان
3.0	2.5	2.5	1.8	0.9	1.1	2.3	2.4	تونس
1.9	1.3	1.9	0.6	1.7	0.2	2.0	2.7	لبنان
1.0	0.5	0.9	3.1	4.6	0.0	0.0	0.0	فلسطين
2.4	2.2	1.9	2.1	2.1	2.6	3.4	2.4	الأردن
5.0	3.4	2.9	3.5	1.5	3.1	5.6	6.4	موريتانيا
4.5	4.8	4.3	4.1	6.7	6.5	6.0	6.0	جيبوتي
3.5	3.5	..	2.5	..	2.7	..	..	الصومال
4.0	3.5	2.7	2.7	2.2	1.0	2.1	3.5	القُمر
4.1	3.6	3.8	3.7	3.2	3.8	2.6	3.1	الدول العربية المستوردة للنفط
3.4	2.5	2.1	1.3	2.8	2.9	1.0	1.8	إجمالي الدول العربية ⁽¹⁾

* متوقع.

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ومصادر وطنية وإقليمية ودولية.
(1) باستثناء سورية.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية في الدول العربية
(2020 – 2013)

معدل التضخم (%)								
*2020	*2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
1.6	-1.0	2.5	-0.8	2.1	1.2	2.2	3.5	السعودية
2.0	-1.2	3.1	2.0	1.6	4.1	2.4	1.1	الإمارات
1.0	1.5	0.2	0.4	2.7	1.8	3.6	3.1	قطر
1.8	1.2	0.6	1.6	3.5	3.7	3.1	2.7	الكويت
1.9	1.4	0.9	1.6	1.1	0.1	1.0	1.1	عُمان
2.5	2.2	2.1	1.4	2.7	1.9	2.6	3.3	البحرين
1.7	-0.5	2.2	0.4	2.2	2.2	2.4	2.7	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
3.9	4.5	4.3	5.6	6.4	4.8	2.9	3.3	الجزائر
1.7	1.5	0.4	0.2	0.5	1.4	2.2	1.9	العراق
21.0	23.0	25.0	18.0	16.0	9.0	8.1	11.1	اليمن
18.0	15.0	9.3	28.5	25.9	9.8	3.1	2.6	ليبيا
5.0	5.1	4.5	5.0	5.1	4.2	3.1	3.3	الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون
2.6	1.0	2.8	1.6	2.9	2.7	2.6	2.8	الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط
12.0	13.5	14.4	29.5	10.2	11.1	10.1	6.9	مصر
1.2	0.6	1.9	0.7	1.6	1.6	0.4	1.9	المغرب
40.0	55.0	72.9	32.4	17.6	17.3	37.5	37.1	السودان
6.0	6.7	7.4	5.3	3.7	4.9	4.9	5.8	تونس
4.1	3.5	6.1	4.5	-0.8	-3.8	1.9	4.8	لبنان
2.5	2.0	4.5	3.3	-0.8	-0.9	2.9	4.8	الأردن
..	..	..	..	..	..	26.0	70.8	سورية
1.2	0.9	-0.2	0.2	-0.2	1.4	1.7	1.7	فلسطين
2.6	2.7	3.1	2.6	1.5	0.5	3.8	4.1	موريتانيا
2.0	1.8	1.9	2.0	2.0	2.2	2.9	2.4	جيبوتي
3.5	3.0	2.7	2.9	2.3	..	..	..	الصومال
3.0	2.8	2.5	2.1	2.0	2.0	1.5	2.3	القُمر
12.5	15.2	18.8	19.9	7.7	7.9	10.9	10.0	الدول العربية المستوردة للنفط
6.5	6.7	9.2	8.9	4.8	4.8	6.3	6.9	إجمالي الدول العربية (1)

* متوقع.

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ومصادر وطنية وإقليمية ودولية.

(1) باستثناء سورية لعدم توافر معلومات.



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

المقر: القاهرة، مصر

صندوق النقد العربي

م.ب. 2821، أبو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة

هاتف: +971 2 6171552

فاكس: +971 2 6526454

البريد الإلكتروني: ecommi@amf.org.ae

Website: <http://www.amf.org.ae>